

القضاء في المغرب والاندلس منذ الفتح وحتى نهاية القرن التاسع الهجري

الدكتور علي أحمد
جامعة دمشق - قسم التاريخ

مقدمة :

يمثل القضاء بصورة عامة ركنا من أهم الاركان ، التي يقوم عليها بناء المجتمعات والأمم في كل زمان ومكان . فاذا كان القانون هو الذي يحدد المسار العام ، الذي يجب على الجميع إحترامه والسير بمقتضاه ، فان القضاء هو الذي يشرف بأمانة على تطبيق القانون ، ويجعله دوما يسير على الطريق القويم دون محاباة لاحد مهما كانت ظروفه ومواقفه وأحواله .

وقد ثبت بالتجربة والبرهان والواقع ، أن الأمم التي نجحت وأصبحت عبر تاريخ الانسانية الطويل ذات مكانة مرموقة تحت الشمس لها وزنها واعتبارها الدولي ، ثبت أن وراء ذلك قضاءً نقياً طاهراً ، ليس عند أصحابه غير تطبيق القانون والتشريع على جميع أفراد الدولة والمجتمع . وثبت ايضا أن وراء انهيار بعض المجتمعات وتأخرها عبر التاريخ حتى يومنا هذا كان القضاء الفاسد ، الذي لم يحترم القانون ، فرجح اصحابه الباطل على الحق ، والظلم على العدل ، فانتشرت الفوضى ، وسقطت كل القيم الانسانية العظيمة .

فالقضاء اذا منصب خطير وحساس ، يكاد يكون بمثابة القلب من جسد الانسان ، متى تعطل القلب مات الجسد ، وانتهت الحياة الى الفناء والذبول . ومن هنا جعل الاسلام هذا المنصب من المناصب الهامة في الدولة العربية الاسلامية ، وكثيرا ما ربط نجاح الدولة وتطورها بنجاح قضائها في تطبيق القانون وحسن استخدامه على طريق الحق والعدالة .

وعلى هذا فقد كان النبي العربي الكريم ، هو الذي يفصل في معظم القضايا والمشاكل ، والتي كانت تحدث في عهده وكان يرسل الى الامصار البعيدة خيرة رجاله وأتباعه ومثله فعل الخلفاء الراشدون الأربعة من بعده .

وعندما اتسعت رقعة الدولة العربية الاسلامية بعد شوط كبير من الفتوحات ، استلزم الامر

وجود قضاة متفرغين لكثرة المشاكل والقضايا ، التي كان من الواجب ايجاد حل لها لاهميتها القصوى في الحياة العامة .

وحتى يكون القضاء ناجحاً وعادلاً ، وحتى يظل مستمرا على ذلك ، فان عملية اختيار القاضي ، كانت تطول الى حد كبير من أجل أن يتسنى للحاكم الوقوف على الصفات الواجب توفرها في شخص القاضي المرشح للتعين ، مثل حيازة العلم والمعرفة ، وتوفر الاخلاق والدين والسيرة الحميدة والسمعة الطيبة الى غيرها من أمور .

وقد طبقت جميع هذه المعايير خلال الفترة التي تشكل محور بحثنا ونجحت الى حد بعيد ، بحيث ان جيمع القضاة تقريبا تلمسوا خلال حياتهم القضائية روح العدالة والمساواة ، فأصابوا في أحكامهم في كثير من الاحيان ، ساعدهم على ذلك الخوف الشديد ، الذي كان ينتابهم عندما يولوا القضاء . حتى ان بعضهم كان يتهرب من القضاء بابدائه شتى الاعذار والحجج خشية ان لاتساعده الظروف في تحقيق العدالة وايصال المتخاصمين الى حقوقهم المشروعة ، الامر الذي ساعد في الحفاظ على تماسك الدولة العربية في الاندلس والمغرب في معظم الاوقات ، وأضفى عليها مسحة حضارية واضحة المعالم ، استفادت منها الامم المجاورة ، بينما انقلبت الصورة رأسا على عقب في بعض الفترات وفي امكنة اخرى ، كما حدث في مصر والشام خلال عصر المماليك فيها ، حيث اتسم القضاء خلال هذه الفترة بالسعي وراء تحقيق مصالح فردية بحتة دون النظر الى ادنى حق يهّم الناس والمجتمع .

وقبل التفصيل في شأن القضاء الاندلسي والمغربي ، فلا بد من التنويه عن مفهوم القضاء وأهميته وصفات القاضي وما الى ذلك . تعني كلمة القضاء في اللغة ، الحكم وجمعها اقضية ، واستقضى الرجل اي اعتمد قاضيا يحكم ويقضي بين الناس . ويقال : قضى يقضي قضاء فهو قاضٍ ، اذا حكم وفصل (١) .

قال الله تعالى : ﴿ فلا وربك لا يؤمنون حتى يحكموك فيما شجر بينهم ثم لا يجدوا في انفسهم حرجا مما قضيت ﴾ (٢) بمعنى لن يتم ايمان الانسان حتى يحكم الرسول (ص) في جميع القضايا والامور ، لان حكمه هو الحق (٣) .

وقوله تعالى : ﴿ ان الله يأمركم أن تؤدوا الامانات الى اهلها واذا حكمتم بين الناس أن تحكموا بالعدل ﴾ (٤) وفي ذلك أمر الهي واضح الى القضاة بأن يقضوا بين الناس بالعدل والحق والانصاف .

هذا ما يجعل ولاية القضاء من الولايات الجليلة ذات القدر الرفيع والذكر العالي ، لأن القاضي هو محور ومصدر الاحكام ، واليه يعود النظر في كل وجوه القضاء وحقيقته وحكمه وشروطه وأركانه .

فأما حقيقته فهي الاخبار عن حكم شرعي على سبيل الالتزام . وأما حكمه ففرض على الكفاية

بالاجمال . وأما حكمته فهي قمع المظالم ونصرة المظلوم ، وقطع الخصومات والامر بالمعروف والنهي عن المنكر (٥).

وللقاضي شروط لا يتم القضاء الا بها، ولا تنعقد الولاية ولا تدوم الا معها، وهي عشرة، الاسلام والبلوغ، والعقل، والذكورة، والعدالة، والعلم، وكونه واحداً، وسلامة حاسة السمع، والبصر من العمى والصمم، وسلامة اللسان من البكم، ويجب أن يكون غير محدود في قذف او سرقة او زنا، وغير مطعون عليه بولادة اللعان او الزنا، وأن يكون غنياً غير هادف وغير مستضعف، حليماً بحق الخصم، مستثيراً لأهل العلم والرأي، سالماً من بطانة السوء، ولا يبالي في الله لومة لائم، غير زائد في الدهاء، لا يصانع ولا يضارع، بعيد التهمة، ذا نزاهة عن الطمع، كثير التحرز من الحيل، لا يطلع الناس منه على عورة، غير مخدوع لغفلة، متأنياً غير عجول. عبوساً من غير غضب، متواضعاً من غير ضعف، حاكماً بشهادة العدول، عالماً بالفقه والسنة والشروط، عارفاً بما لا بد منه من العربية ومعاني الكلام. (٦)

علق الامام مالك على هذه الشروط بالقول: (ولا أرى خصال القضاء تجتمع اليوم في أحد ، فاذا اجتمع منها خصلتان، العلم والورع، رأيت أن يولى، فان لم يكن له علم فورع وعقل، فإنه بالعقل يسأل وبالورع يعف، واذا طلب العلم وجده، واذا طلب العقل لم يجده، وعلم القضاء ليس كغيره من العلوم (٧).

ويحدّد اختصاص القاضي في عدد من المسائل، مثل الوصايا والأحباس والاطلاق والقسم والمواريث والنظر للأيتام في أموال الغياب والانساب، والحدود والجراحات والتوصيات والتسجيل والاثبات، وقبض الخراج، وقسم الغنائم، وتفريق أموال بيت المال على المصالح، وترتيب الجيوش، وقتل البغاة، وتوزيع الاقطاعات، واقطاع المعادن ونحو ذلك . وفي (الجزيرة) التي تشكل كتاباً في فقه المالكية، يجعل صاحبها ابن القاسم نظر القاضي يشتمل على عشرة احكام، مثل قطع التشاجر والخصام بين المتنازعين، اما بصلح عن تراض يراد به الجواز، واما بإجبار بحكم ثابت يعتبر فيه الوجوب، وإلزام الولاية للسفهاء والمجانين، والتجبر على المفلسين حفظاً للأموال، والنظر في الاحباس والتفقد لحوالها وأحوال النظر فيها . وتنفيذ الوصايا على شروط الموصي إذا وافقت الشرع. وتوزيع الايامى بالاكفاء اذا عد من الاولياء ودعين الى النكاح. واقامة الحدود، فان كانت من حدود الله انفرد باقامتها، إما باقرار يتصل بإقامته الحل، إما بنية أو ظهور حمل من غير زوج. والنظر في المصالح العامة من كفّ التعدي في الطرقات والافنية واخراج ما لا يستحق من الاجنحة والابنية وتصفح الشهود وتفقد الامناء واختيار من يرتضيه لذلك ووجوب التسوية بين القوي والضعيف وتوخي العدل بين المشروف والشريف. (٨)

وبالجملة فقد استوفت رسالة عمر بن الخطاب في ماهية القضاء كل الواجبات التي ينبغي للقاضي ان يتقيد بها وينفذها، حتى من يتمكن من إيصال المتقاضين الى شاطئ الامان

والسلام والاطمئنان . يقول في هذه الرسالة الى أبي موسى الاشعري: «أما بعد، فإن القضاء فريضة محكمة وسنة متبعة، فافهم إذا أدلى اليك ، فإنه لا ينفع تكلم بحق الانفاذ له، وآسي بين الناس في وجهك وعدلك ، البينة على من ادعى واليمين على من أنكر، والصلح جائز بين المسلمين إلا صلحا احل حراما أو حرم حلالا . ولا يمنحك قضاء قضيته أمس فراجعت اليوم فيه عقلك وهديت لرشدك ، أن ترجع الى الحق فإن الرجوع الى الحق خير من التماذي في الباطل . الفهم فيما تلجلج في صدرك مما ليس في كتاب الله تعالى ولا سنة نبيه ثم إعرف الامثال والاشباه وقس الامور بنظائرها . واجعل لمن ادعى حقا غائبا أو بينة أمدا ينتهي اليه ، فمن أجضر بينة أخذت له بحقه والا استحللت القضية عليه ، فإن ذلك أنفى للشك وأجلى للعمى، والمسلمون عدول بعضهم على بعض الا مجلودا في حد أو مجريا عليه شهادة زور، أو ظنينا في ولاء أو نسب، فإن الله عفا عن الايمان ودرأ بالبينات . وإياك والقلق والضجر والتأفف بالخصوم، فإن الحق في مواطن يعظم الله به الاجر ، ويحسن به الذكر والسلام» . (٩)

بدأ ظهور منصب القضاء في ولاية المغرب منذ السنين الاولى لعملية فتح المغرب (١٠) وقد كان القضاء في هذه الفترة صورة طبق الأصل لما كان عليه في كل الولايات الاموية الاخرى باستثناء بعض الامور، التي سنأتى على ذكرها فيما بعد . فقد ورث الامويون نظام العهد الراشدي في القضاء ، حيث اعتمدوا على المصادر القضائية نفسها، التي كانت عند الراشدين . فقد بقي القرآن الكريم المصدر الرئيسي للتشريع، ثم بعد ذلك تأتي السنة النبوية، ثم الإجماع والقياس في المسائل التي لا يوجد في شأنها نصوص تشريعية مكتوبة . ولهذا فاننا نرى ان قضاة العهد الاموي، اعتمدوا على النظر في حكم المسألة في الكتاب العزيز، فاذا لم يجدوا دليلا فيه، لجأوا الى السنة النبوية الشريفة، فاذا لم يجدوا بادروا الى تحكيم عقولهم وبصائرهم بالاعتماد على علومهم وفهمهم، حتى يجدوا للمسائل المطروحة أمامهم حكما عادلا مستوحى بكليته من روح الاحكام في القرآن والسنة (١١) .

وبسبب ذلك عرف عن القضاة الامويين انهم من القضاة المجتهدين، الذين لا يقلدون في احكامهم لان المذاهب الفقهية لم تكن قد عرفت او دونت، ولم تكن هناك خطة أو قواعد شرعية ثابتة يتوجب العمل بموجبها، مما جعل الامر منوطاً بالقاضي نفسه أو بمن يعادله من الفقهاء المتمكنين في العلم . (١٢)

وكانت عملية اختيار القاضي في هذا العهد، تخضع لقواعد صارمة من أجل أن يبقى منصب القضاء محافظاً على استقلاله وهيئته وتقديره وروعته، كما كان في العهد الراشدي، فكان الخليفة الأموي هو الذي ينتقي القضاة بنفسه . وفي بعض الاحيان كان يخاطب الولاة ويأمرهم بتعيين أشخاص معينين في أمصارهم . لكن المعروف بالنسبة لولاية افريقية (تونس الحالية) فقد كان الخليفة الأموي ، هو الذي يقوم بتعيين القاضي، ذلك لان افريقية جزء من ولاية المغرب ، والتي تتبع الى الدولة الأموية وتخضع لقوانينها . كذلك كان الامر بالنسبة

لولاية الاندلس. (١٣)

وقد استمر ذلك طيلة عصر الولاة في المغرب والاندلس، الذي انتهى سنة ١٢٨ هـ / ٧٥٦ بوصول عبد الرحمن الداخل الى الاندلس وإعلانه الامارة الاموية فيها. وعلى الرغم من أن عصر الولاة تميز بالقلق والاضطراب وعدم الاستقرار، فقد ظل القضاء معروفا أكثر من غيره في ميدان الإدارة، وبقي صورة صادقة لما كان يجري في بقية الولايات العربية في ظل الحكم الاموي باستثناء التسمية التي أطلقت على القاضي. ففي حين كان يسمى في الولايات الشرقية بالقاضي، كان يسمى في المغرب والاندلس بقاضي الجند. (١٤)

وفي هذا العصر كان يعين قاض لكل ناحية أو بلدة توجد فيها قوة عسكرية تعمل تحت راية الفتاح. فقد عين حسان بن النعمان القضاء للنواحي. فكانوا يفرضون الخصومات ويحكمون بين الناس بكتاب الله وسنة نبيه. (١٥)

وما كان يجري في المغرب، كان يجري مثيلا له في الأندلس، التي فتحها العرب سنة ٩٢ هـ / ٧٠٥ م. أما أساليب القضاء في مجالسهم القضائية، فلم تكن جميعها على وتيرة واحدة، كأن نقول، أنه كانت لهم طريقة أو قانون يسيرون بهديه ويطبقون ما يحتويه انما اختار كل منهم أسلوبه الخاص المميز من حيث متابعة القضايا، أو من حيث المكان، الذين كانوا يقضون به، أو من حيث الابهة أو المظهر العام للقاضي، الذي كان له بالغ الاثر في نفوس المتقاضين والمتخاصمين، فقد كان القاضي مهاجر بن نوفل القرشي على سبيل المثال يتبع أسلوبا رائعا في مجلس قضاائه. هو أنه كان يبدأ استجواب المتهمين بتخويفهم وترهيبهم، ولا سيما الذين كانوا يدعون الباطل، بانهم سينالون عقوبات كبيرة في الدار الاخرة، ثم يقوم بعد ذلك باليكاء المر، فكانوا يتاثرون بذلك فيلجأون الى الصلح ومسامحة بعضهم بعضا. (١٦)

ويحكى عن القاضي أبي كريب المتوفى سنة ١٤٠ هـ / ٧٥٧ م أنه كان يتوجه الى عمله راكبا حمارا، فاذا عرض له خصمان في الطريق نزل عن حماره، ونظر بينهما فيما اختصما فيه، وعندما ينتهي من النظر في القضية، كان يرفض أن يمسك برأس الحمار اثناء ركوبه، ويروى أيضا عن القاضي غوث بن سليمان أنه نظري قضية في حانوت من حوانيت السراجين صادف وجوده فيها، حينما شكت اليه امرأة مظلومة حصلت لها. (١٧)

من ذلك نستنتج أن التواضع الزائد، كان هو السمة البارزة، التي اجتمع قضاة عصر الولاة تحت رايتها، وإن كنا لا نعرف على وجه اليقين، إن كان هذا التواضع حقيقيا صادقا، أو أنه متكلف مفتعل، الهدف منه حب الظهور واضفاء صفة خاصة للقضاة، تميزهم عن غيرهم من رجال الادارة في الدولة. كما يظهر من خلال تراجع قضاة هذا العصر، أن القاضي لم يكن له مساعدون أو نواب يحملون عنه بعض متاعب أشغاله البالغة الصعوبة والتعقيد.

أما الفترة التالية لعصر الولاة فيمكن تقسيمها من حيث تطور القضاء الى قسمين متميزين الأول وينتهي في سنة ٤٨٥ هـ / ١٠٩٢ م على يد المرابطين الذين قدموا من المغرب لنصرة

الاندلسيين على لاسبان بعد أن وصلت أحوالهم الى أعلى درجات السوء والمهانة والاضطراب. وقد شهدت هذه الفترة الطويلة عدة أنواع من الحكم والدول، مثل دولة الامارة والخلافة الاموية ودول الطوائف بالاندلس وفي المغرب ظهرت دولة الاغالبة في تونس، ودول الخوارج في الجزائر والمغرب ودولة الادارسة في المغرب الاقصى (١٨) وفي نهاية القرن الثالث الهجري / التاسع الميلادي ظهرت دولة الفاطميين، التي تمكنت بسهولة من ازالة كل دول المغرب سابقة الذكر.

وفي هذا العصر أصبحت خطة القضاء في الاندلس والمغرب من أعظم الخطط عند الخاصة والعامة لتعلقها بامور الدين، وكون السلطان يمثل أمام القاضي عند الضرورة. (١٩) وأول ما يمكن الحديث عنه في بداية هذه الفترة هو المصادر التشريعية، التي كان يعتمد عليها القضاة ويهتدون بهديها من أجل استنباط الاحكام الصحيحة. كان في مقدمة هذه المصادر القرآن الكريم، ثم السنة النبوية الشريفة كما جاء في رسالة موجهة من عقبة بن الحجاج الى القاضي مهدي بن مسلم حين ولاه القضاء ونقلها الخشنى في كتابه (قضاة قرطبة) والتي تقول: ((وأمره أن يتخذ كتاب الله وسنة نبيه محمد(ص) اماميهدي بنورهم، وعلماء يعشو اليهما وسراجا يستضاء بهما، فان فيهما هدى من كل ضلالة، وكشفا لكل جهالة وتفصيلا لكل مشكل، وابانة لكل شبهة، وبرهاناً. ساطعاً ودليلاً شافياً ومناراً عالياً، وشفاء لما في القلوب وهدى ورحمة للمؤمنين)). (٢٠)

والتزم بذلك جميع قضاة الاغالبة والخوارج والفاطميين بدون استثناء. لكن الشيء الثابت أن مذهب الامام مالك هو الذي ساد في المغرب والاندلس منذ النصف الاول من القرن الثاني الهجري / الثامن الميلادي، وبقي هذا المذهب وحيداً، لم تقم لغيره قائمة خلال العصور الوسطى، فكان الاندلسيون يقولون: ((لا نعرف الا كتاب الله وموطأ مالك وسائر المغرب الى مصر لا يعرفون مذهب الشافعي. وينظرهم كان الائمة اثنتين أبو حنيفة لاهل المشرق ومالك لاهل المغرب)) (٢١) وهذا ما جعل الخليفة العباسي هارون الرشيد يصر على أن يكون القاضي في القيروان من المالكية، ذلك لان المالكية تمكنت من نفوس الناس، وأنه لاقرار لادارة العباسيين ما لم يحظوا برضا المالكية، فأوصى عامله ابراهيم ابن الاغلب أن يتخذ قاضيه من الفقهاء أصحاب مالك، واحد كبار فقهاء القيروان. (٢٢)

وحرص الامام مالك في مذهبه على التمسك بالقرآن دون تأويل، وسنة النبي العربي الكريم، وأعمال الصحابة، وبآراء وأعمال أهل المدينة المنورة، فكان يرى على سبيل المثال، أنه من المتوجب الايمان بالقدر خيره وبان الانسان حر مختار وهو مسؤول عما يفعل، ان خيرا وان شرا.

وأهم القضايا التي كان القضاة في المغرب والاندلس، ينظرون فيها بصورة عامة هي عشر قضايا أو احكام، أحدها قطع التشاجر والخصام بين المتنازعين أما بصلح عن تراض يراد به

الجواز، واما باجبار بحكم. والثاني استيفاء الحق لمن طلبه وتوصيله الى يده ، اما باقرار او بيعة . والثالث الزام الولاية للسفهاء والمجانين والحجر على المفلس حفظا للاموال والرابع ، النظر في الاحباس والتفقد لاحوالها واحوال الناظر فيها، والخامس تنفيذ الوصايا على شروط الموصى اذا وافقت الشرع. والسادس تزويج الايامى من الاكفاء ، اذا عدم الاولياء و اردن التزوج، والسابع اقامة الحدود في حقوق الله. والثامن النظر في المصالح العامة من كف التعدي في الطرقات والأفنية واخراج ما لا يستحق من الاجنحة والافنية. والتاسع تقفي الشهود وتفقد الامناء ، واختيار من يرتضيه لذلك. العاشر وجوب التسوية في الحكم، بين القوي والضعيف وتوخي العدل . ويقول النباهي في عمل القاضي ، وخطة القضاء: ((خطة القضاء من أعظم الخطط قدرا وأجلها خطرا ، ولا سيما إذا اجتمعت اليها الصلاة ، وعلى القاضي اصدار الاحكام واليه النظر في جميع وجوه القضاء)) (٢٣)

أما عن صفات القاضي في هذه الفترة ، فقد اتفقوا على اوصاف معينة كانت شبه ثابتة ، حددها في المغرب والاندلس منذ وقت مبكر الخليفة عمر بن عبد العزيز ، الذي اشتهر عنه قوله بالشخص المرشح لتسلم القضاء: ((لا يصلح للقضاء الا القوي على امر الناس المستخف بسخطهم وملامتهم في حق الله ، العالم بأنه مهما اقترب من سخط الناس وملامتهم في الحق والعدل والقصد، استفاد بذلك ثمنا ربيحا من رضوان الله)) (٢٤)

على هذا، كان اختيار القاضي صعباً ، يعتمد على أسس قلما تبدلت في تاريخ النظام القضائي في المغرب والاندلس وكثيرا ما كان القاضي يختار من الشخصيات العلمية والاخلاقية المتميزة ، كما كان يحدث على سبيل المثال في حاضرة الاغالبية (القيروان) (٢٥) وكذلك الامر عند الخوارج في تاهرت ، والذين استمروا في المحافظة على تقاليد اختيار القاضي ، فكانوا يمتحنون المرشح فيما قد لا يعرفه من أمور الزراعة او الحيوان ، كأن يدسّوا له متخاصمين أو يبعثوا به الى امرأة عجوز مجربة ، تختبر ما يتحلّى به من التواضع أو الكبر ، فاذا سأل الناس فيما لا يعرفه ولوّه ، أما اذا تكبّر تركوه (٢٦)

ولاهمية هذا الامر عند حكام المغرب والاندلس ، قام الحكم بن هشام في عصر الامارة الاموية في الاندلس ، باعتماد يحيى بن يحيى الليثي في مسألة اختيار القضاة ، وكان الحكم مكينا موثوقا مقبول القول في القضاة ، فكان لايعين قاض في كل بلدان الاندلس الا بمشورته واختياره ، وكان لاينوه الا بأصحابه ومن كان على مذهبه من المؤهلين لمنصب القضاء . وتعززت ثقة الحكم فيه ، بعد أن رفض تسلم القضاء على أهميته وجلالته. (٢٧)

في مستهل حكم الامارة الأموية بالاندلس ، حصل تطور حضاري مهم في ميدان تسمية كبير القضاة ، ففي حين كان يسمى في عصر الولاة (قاضي الجند) فانه في هذا العصر أصبح يسمى (قاضي الجماعة) الذي يوازي قاضي القضاة في المشرق في عصر العباسيين ، ويوازي في عصرنا وزير العدل أو مدير القضاء العسكري. وظهر ذلك لأول مرة في بداية حكم الامير عبد الرحمن

الداخل، عندما عين علي قضائه يحيى بن يزيد التجيبي، الذي كان قاضيا على الاندلس قبل وصول الداخل إلى الاندلس، الذي لم يعزله، وظل حتى كان الصراع بين الداخل والفهري (٢٨)، عندما طلب ليقضي بينهما. ومنذ ذلك الحين سمي قاضي الجماعة (٢٩) وينفرد ابن القوطية برواية أخرى، يحدد فيها ظهور تسمية قاضي الجماعة في زمن عبد الرحمن الثاني، وإن أول من تسمى بقاضي الجماعة في الاندلس هو سليمان بن أسود البلوطي خلال القرن الثالث الهجري / التاسع الميلادي: (٣٠) مهما كان عليه الامر، فإن هذا النظام، هو نظام متقدم مثالي وعصري. لكن تسمية قاضي الجماعة اقتضت على قاضي قرطبة، حتى جاءت دول الطوائف، التي ظهرت كل منها في مدينة كبيرة، تتبعها عدة ضواحي وبلدان مثل غرناطة واشبيلية وسرقسطة اضافة إلى قرطبة، فانتقلت هذه التسمية إلى كل منها، مثال ذلك أن المتوكل على الله ابو عبد الله محمد بن يوسف ابن هود، استقضى على سرقطة عبيد بن ناصر العتكي، فكان بها قاضي الجماعة (٣١). وأحمد بن عبد الرحمن بن محمد التغلبي، الذي استقضاه المأمون يحيى ابن ذي النون بطليطلة بعد أبي عمر بن الحذاء (٣٢) ويونس بن عبد الله بن مغيث المعروف بابن الصغار (٣٣).

شد عن هذا النظام في عهد دول الطوائف، القاضي أبو العباس بن ذكوان بقرطبة، فأطلق على نفسه قاضي القضاة على عادة قضاة المشرق، وكان ذلك في زمن المظفر بن محمد بن أبي عامر. وعندما انقرضت الدولة العامرية بقيام المهدي بن عبد الجبار الأموي، أزال ابن ذكوان لقب قاضي القضاة واقتصر به على قاضي الجماعة، الأمر الذي يدل على أن قاضي القضاة كان أشمل من قاضي الجماعة (٣٤).

والجميل في القضاء المغربي والاندلسي، أن القاضي لم يكن الوحيد، الذي ينفرد في اصدار الاحكام على المتخاصمين، بل كان إلى جانبه هيئة شورى تتألف من عدد من الفقهاء يدعون (بالمشاورين) وهم مجموعة من الفقهاء المتمكنين من مسائل الشرع والفقه، ومهمتهم الرئيسية النظر في المسائل الصعبة، التي يتعذر على القاضي ايجاد حل لها، وبالتالي اصدار حكم بشأنها (٣٥)، وهي تشبه في أيامنا مايسمى بمحكمة النقض أو الاستئناف أو مجلس القضاء الاعلى. ولم يقتصر وجود هذه الهيئة على العاصمة قرطبة، بل وجدت في كل المدن والبلدان، التي كان يعين لها قاض (٣٦) وكانت هذه الهيئة تدقق في أحكام القضاة للتأكد من صحتها وعدالتها أو عدم ذلك. وأقدم اشارة عن وجود هذه الهيئة المتطورة، تعود إلى سنة ١٧٦هـ / ٧٩٣م عندما كلف أبو محمد عبد الله بن فروخ برئاستها، فهرب إلى المشرق لعدم رغبتة في العمل في هذا الميدان (٣٧).

وخلال القرن الثالث الهجري / التاسع الميلادي أسس الامويون في قرطبة دارا خاصة لشورى القضاة. وقد كانت تخالف الامام مالك في عدة أحكام، لكن أخبار هذه الدار لم تصل إلينا على وجه بَيِّن (٣٨) وشكلت هذه الهيئة أحد أركان الدولة الاباضية الرستمية، وأطلقوا

عليها تسمية (مجلس الشورى) الذي لم يقتصر على مهمة النظر في أحكام القضاة، بل شملت سلطته حق مراقبة سياسة وسلوك رئيس الدولة (الامام) فاذا وجد انه حاد عن الطريق المرسوم، أسرع إليه فوعظه وانتقده واحتج عليه، وإذا لم يرتدع خلعه وباع غير (٣٩) وفي بعض الاحيان، كانت إذا ظهرت مشكلة فقهية ينادي المنادي في كل قرى جبل نفوسة (٤٠) حتى تتم الشورى في المسألة. وفي بعض الاحيان الاخرى، كان القاضي يبعث لاستشارة علماء جربة (٤١).

ولم يكن القضاة دوما من العرب الاصليين، بل وجد في هذه الفترة أمثلة عديدة لشخصيات من غير العرب، استلم أصحابها هذا المنصب الجليل. نذكر منهم على سبيل التعريف، قاضي الجماعة عمرو بن عبد الله بن لبيب مولى إحدى بنات عبد الرحمن الداخل، استقضاه الامير محمد مدة عامين ثم عزله، وهو أول من استقضى بقرطبة من الموالي. وقد كانت وفاته سنة ١٧٣هـ / ٧٩٠م وأثار تعيينه في القضاء حفيظة العرب، فبلغ ذلك الامير محمد فقال: (وجدت فيه مالم أجد فيهم. فقال العرب، اما القضاء فإننا لانعترض فيه لانه من سلطانه، وأما الصلاة فإننا لانصلي وراءه، فولى الامير رحمه الله الصلاة للنميري عبد الله بن الفرّج... (٤٢) وهذا يدل على علو مرتبة من يتولى الصلاة في الاندلس والمغرب، لان القاضي في هذين البلدين كثيرا ما كان يجمع بين القضاء والصلاة، كما كان القاضي عبد الله بن خلف اللخمي الاشبيلي، الذي ولي القضاء والصلاة بمدينة اشبيلية في ايام الامير عبد الله المتوفى سنة ٣٠٠هـ / ٩١٣م، ثم عزل عن القضاء وأقام على الصلاة الى أن وافته المنية نحو سنة ٣٣٠هـ / ٩٤٢م (٤٣)، لكن اضافة الصلاة الى القضاء، لم تكن من الامور الثابتة في المغرب والاندلس.

لم يلتزم قضاة المغرب والاندلس خلال هذه الفترة بالمهام، التي حددها لهم قانون القضاء العام، بل راحوا يتدخلون في مسائل جانبية وفرعية متعددة، لانهم كانوا يرون انفسهم، مسؤولين عن حل كل معضلة في مجتمعاتهم، التي كثرت مشاكلها وتشعبت بسبب التطور، الذي كان مستمرا بدون توقف، وبخاصة خلال فترة الانتعاش الاقتصادي والعلمي في القرن الثالث والرابع الهجريين. فمثلا كان القضاة يكلفون بالاضافة الى أعمالهم القضائية بأعمال حربية محضة، كما حدث للقاضي الاندلسي الفرّج بن كنانة، عندما عقد له الامير الحكم بن هشام على جند شذونه لمقاتلة الاعداء. واخرجه مرة اخرى الى الثغر الاقصى (سرقسطة) فقام مقام قادة وصدور الغزاة. وكذلك جرى مع أسد بن الفرات، الذي ولاه زيادة بن الأغلب على القضاء بافريقية، وقدمه على غزو صقلية، فكان أمير الجيش وقاضيه في وقت واحد (٤٤) ومثلهما كان القاضي منذر بن سعيد البلوطي، الذي أضاف له الناصر لدين الله مهمة اخرى، هي قيادة الجند (٤٥).

كما كلفوا بمهام اخرى غير المهام العسكرية، مثل ادارة الكور والمدن. فقد أناط الناصر لدين الله عدة مهام بالقاضي محمد بن عبد الله بن أبي عيسى، الذي عينه على قضاء البيرة، وبعد أمد

قصير قلده أمانة كورة البيرة والنظر على عمالها، فكانوا لا يقدمون ولا يؤخرون الا عند أمره. وظل هكذا حتى نقله الى قرطبة لتكليفه بقضاء الجماعة سنة ٣٢٦هـ / ٩٣٨م. ومنذ ذلك الوقت صار الناصر لدين الله يستخدمه على السفارات، فيرسله الى كبار الامراء في الدولة، كما كان يرسله في الامانات الى الثغور والأطراف، للإشراف عليها، وللإعلام بمصالحها، والبيان لحصونها، وترتيب مغازيها، وإدخال جيوشها الى بلد الحرب، وربما أقامه في ذلك مقام أصحاب السيوف من قواد جيشه (٤٦) لكن تسلم أمانة الكور لم تكن حالة طارئة أو استثنائية تقتصر على بعض القضاة، بل كانت أمرا معروفا مسلما به، حيث أن جميع القضاة خارج قرطبة وغيرها من الحواضر الاخرى كالقيروان كانوا مسؤولين عن جميع المناطق، التي تتبع الكور المعين على قضائها، فيكون لقاضي الكورة التصرف بشؤونها القضائية، اضافة الى تسلم أمانة الكورة. وكان بمقدور القاضي أن يرفض ذلك، ويقتصر على القضاء، كما فعل القاضي محمد بن الحسن النباهي، عندما عين لقضاء سرقسطة على عهد بني هود، فاكتمى بالقضاء والنظر في الأحباس (٤٧).

امتاز قضاة الاندلس والمغرب في هذه الفترة بصلاحياتهم الواسعة، التي شملت عددا مهما من قضايا المجتمع والدولة. فعلى أثر نجاح الفاطميين في السيطرة على المغرب في أوائل القرن الرابع الهجري / العاشر الميلادي، قام القاضي الفاطمي محمد بن عمر المروزي قاضي افريقية بتغيير بعض جمل الأذان وأخذ أموال الاحباس والأموال الموقوفة على عمارة الحصون وكتابة اسم المهدي الفاطمي وأشياء من هذا القبيل (٤٨)، وكان باستطاعة القاضي بقرطبة تعيين صاحب الصلاة في أي مسجد كان من هذه المدينة (٤٩) كما كان يرى نفسه، معنيا بملاحقة الفلاسفة والضرب على أيديهم. وهذا ما حدث منذ بداية الحكم العربي في الاندلس، فخلال القرن الرابع الهجري / العاشر الميلادي قام القاضي محمد بن يبيق بن زوب بملاحقة أصحاب الفيلسوف ابن ميسرة، والكشف عنهم، واستتابة من علم أنه يعتقد مذهبهم، وأحرق ما وجد عندهم من كتب ابن ميسرة (٥٠).

وكان من صلاحيات القضاة أيضا، منع بعض الناس من الحج بعد المرة الاولى. فقد منع القاضي زيد بن الحشا، خلال فترة قضائه في طليطلة في القرن الخامس الهجري / الحادي عشر الميلادي، عبد الله بن موسى الانصاري المعروف بالشارقي من الحج للمرة الثانية.. وقال في رسالة له: (قد قمت بالفرض - فهذه المرة الثانية هي نافلة، والذي أنت فيه الان أكد. فمنعه من الخروج حرصا على وجوده في طليطلة معلما مهذبا للناس) (٥١).

وفي ميدان التحقيق مع المتخاصمين، اتبع القضاة في المغرب والاندلس أساليب مختلفة، فسار كل قاضٍ على طريقة معينة، كان يراها ناجعة في هذا المجال المهم. ففي البداية، كان الامر يتطلب الفصل بين المتخاصمين عند اجراء التحقيق معهم، ليتضح وجه الاتفاق والاختلاف في أقوالهم، وتدوين مايقولونه بشأن الاشياء المتنازع عليها، اذا كان الخصام متعلقا بسلعة ما

أو وديعة. بعد ذلك يؤتى بالشهود، وهؤلاء يجب ان يكونوا من أهل العدالة والرضا. لكن قضاة بعض المناطق المغربية، كانوا يتساهلون في مسألة عدالة الشهود، كما كان يحدث في عاصمة الاباضيين تاهرت، فقد سمح القاضي عمرو بن فتح من جَعْل جميع أهل شروس في جبل نفوسة شهوداً عدولاً بمجرد انه سمع من بعض مستشاريه أن أهل شروس لا يكذبون (٥٢). كان بعض القضاة يكتفون بشاهد واحد، كما كان يفعل صاعد بن أحمد التغلبي المتوفى سنة ٤٦٢هـ / ١٠٧٠م؛ لكنه كان يدعم ذلك باليمين «٥٣» وبصورة عامة فقد كان القاضي هو الذي يقرُّ صلاحية العدول أو الشهود لتأدية مهمتهم فيقرر بأنهم جاهزون وصالحون لذلك «٥٤». وبعد الشهادة تأتي البيعة وأخيراً يكون اليمين أو القسم في حالة افتقاد البيعة وهو على المدعى عليه وفي بعض الحالات المعينة كان يمكن للقاضي الأخذ بشهادة غير العدول من الشهود مثل العبيد والنساء كما حدث عندما قبل مشايخ جبل نفوسة شهادة العبد الذي نجا وحده من القافلة التي ماتت عطشاً في طريق القبلية فحكموا بموتهم وكل حكم متعلق إليهم إنما حكموا بالاشتهار لأن الاشتهار أعظم من الشهادة كما قبلوا شهادة الاجراء الذين كانوا يعملون في بعض المزارع...

وسمح كثير من القضاة للمتهمين بالدفاع عن أنفسهم في الجرائم، التي تستوجب الحدود، كالقتل والسرقة والزنا وشرب الخمر. فاذا ثبتت جريمته، حكموا عليه بما حكم الله به، فنفذ الامام والولاة على النواحي حكم القضاء، لايتهاونون في اقامة حدود الله (٥٦) وبعضهم كان يلجأ الى وسائل التهيب المختلفة من أجل اصلاح ذات البين بين الخصوم. فقد كان محمد يحيى قاضي سرقسطة، يلجأ إلى هذا الاسلوب فيوهم الخصوم، بأن المحراب الذي يتم عليه حلف اليمين، هو من بناء التابعين إلى غير ذلك، مما كان يؤثر بأكثرية المتهمين، ويجعلهم يقولون الصدق (٥٧) وحتى لا يحتج المتخاصمون على مسألة تقديم بعضهم على بعض. فقد كان بعض القضاة، يلجأ إلى كتابة، أسماء المتقاضين على رقاع صغيرة، فيخلطها القاضي مع بعضها بعضاً، ويعيد ترتيبها من جديد، ويضعها امامه ويبدأ بقراءة الاسماء المكتوبة واحداً تلو الآخر دون تدخل من أحد، أي بما يشبه القرعة، التي لا يظلم فيها أحد، ويرضى بها الجميع (٥٨).

وبصورة عامة فقد كانت العقوبات الصادرة عن قضاة المغرب والاندلس قاسية. لكنها كثيراً ماكانت تعتمد على حكم الشرع، ففي السرقة كان حكم (قطع اليد) معمولاً به في كثير من المناطق الاندلسية المغربية، وغير معمول في مناطق أخرى، كما كان الحال في بعض مناطق الاباضيين، الذين كانوا يراعون رجال الدولة الرستمين، والرجال الاقوياء الآخرين، فحكموا للرجل القوي على الضعيف. وأمثال هذه الامور هي التي شكا منها محمد بن تومرت، وهو في رحلة العودة الى بلاده من المشرق (٥٩).

ولم يكن حكم قطع اليد مقتصرًا على الذين يسرقون، بل طبقة بعض القضاة على بعض كتاب

الوثائق، كما فعل القاضي محمد بن بشير في قرطبة، عندما اكتشف ان احد الكتاب كان يدّلس في كتابة الوثائق، فاستجوبه وثبت عنده أنه عقد وثيقة باطلة على رجل من التجار، فحكم عليه بقطع اليد (٦٠).

إلى جانب عقوبة السرقة، كانت هناك عقوبات أخرى متعددة كالحبس والقتل، وهي عقوبات عرفت في ميادين القضاء الاندلسي والمغربي، ماعدا بعض الاستثناءات التي حدثت في عهد الاباضيين، الذين لم يكونوا متشددين في عقوباتهم، لان قضاتهم كانوا يجارون الظروف ومقتضى الاحوال، فكانوا لا يرضون عن احلال دم المسلمين. وهذا ما حدا ببعضهم لان يحكم بالدية على مسائل القتل إلى غير ذلك (٦١).

ولم يكن القاضي وحيدا في عمله، بل كانت تساعده هيئة ادارية أخرى، كانت تتألف من نواب القاضي وكتابه. فبالنسبة لنواب القاضي كان يعين لكل قاض عدة نواب يساعدونه في انجاز أعماله الكثيرة. فعلى سبيل المثال، كان يساعده نائب في الاحكام والشروط والانكحة، التي تشمل مسائل الزواج وعقوده، بما يشبه قاضي الشرع في وقتنا الحاضر (٦٢) أما الكتاب فقد انحصرت مهمتهم تحديدا في كتابة ما يمليه عليهم قضاتهم أثناء اجراء المحاكمات، وان كان بعض الكتاب قد ناب عن القضاة كما حدث للكاتب البيطي الاشبيلي، الذي جعله أحد قضاة قرطبة كاتبه ونائبه في وقت واحد (٦٣). وكان في دائرة كل قاض ديوان فيه عدد من الموظفين، يعتمدون سجلات خاصة لتدوين القضايا المثارة أمام القاضي، وتسجيل كل ما يتعلق بها من حيثيات وأحكام، كما هو حال قضاء هذه الايام (٦٤).

وقد شهد القضاء في المغرب والاندلس بعض التطورات المهمة خلال هذه الفترة الأمر الذي يجب التوقف عنده لضرورته وأثره في نتائج القضاء بشكل عام. لكن هذا التطور، لم يكن شاملا لجميع القضاة بقدر ما كان فرديا، ظهر من خلال تصرفات بعض القضاة. ففي أواخر القرن الثاني الهجري / الثامن الميلادي، اشتهر على هذا الصعيد القاضي القيرواني في عهد الاغالبة، محمد بن عبد الله الكناني أبو محرز، الذي ساوره الشك مرة في أهلية الشهود، فقال لاحد رجاله ان يأتيه بجملين ليحمل الشهود عليهما ويطوف بهما، ولما سمع الشهود ذلك النداء، هربوا وكان عددهم اثنين فقال لصاحب الشكوى: (ياعدو الله تجترى علينا بشهود الزور وهم بضربه) وحدث ذلك بعد استجوابهما في الجلسة الاولى، حيث جاء الى القاضي الشخص المدعى عليه، وأبلغه بعدم صحة الحكم، فما كان من القاضي، الا ان قام باستدعائهما مرة ثانية، بحجة أنه يريد سؤالهما عن شيء فاته، نسي أن يسألهما عنه في الجلسة الاولى. وأساس هذا التطور هنا، يكمن في أن القاضي على المذهب المالكي لا يجوز له فعل ذلك ويكتفي بالحلف كما إن هذا القاضي أباح شرب النبيذ، وأنه كان يخصص يوما في الاسبوع ليقضي خلاله بين النساء عند باب داره (٦٥).

والحق، فلم تكن جميع الاحكام القضائية، التي كانت تصدر عن دوائر القضاء المغربي

والاندلسي، تعتمد على نصوص شرعية واضحة ومحددة، كالقرآن والحديث وغيره. فكل من قناعة القاضي، التي كانت دوما متوافقة مع الحق والعدل والمنطق، هي المصدر المعول عليه، مثال ذلك ما حدث في زمن الاغالبية بالقيروان، عندما اختلف الفقهاء في مسألة رجل اشترى حوتا، فوجد في بطنه حوتا آخر، فاختلفوا هل هو للبائع أو للمشتري؟ فرفعهما الحاكم إلى القاضي موسى بن عبد الرحمن الذي قال: «وإن كان الشراء على الوزن فهو للمشتري وإن كان على الجراف فهو للبائع» (٦٦).

هذا التطور الذي حدث في دوائر القضاء المغربي والاندلسي، لم يأت من قبل السلطات الحاكمة، بقدر ما كان يأتي من قبل القاضي نفسه، كما فعل القاضي سحنون، عندما عين على قضاء الاغالبية في مدينة القيروان. فعلى الرغم من أنه تولى القضاء مرغما، فإنه أدخل عدة مهمات اضافية الى عمل القاضي، وأمر بتغيير بعض الامور، التي كانت في نظره غير شرعية. فهو أول من فرق حلق البدع من الجامع، وشرّد أهل الاهواء منه، وهو أول من جعل الودائع عند الامناء، وكانت قبله في بيوت القضاة. وكان أمر الحسبة من اختصاص الامراء والحكام، وفي عهد سحنون، أصبح الحكم فيها من اختصاص القاضي، الذي كان يعين لها بعض الامناء، وهو أول من نظر فيها من القضاة المغاربة، وهو أول من جعل في الجامع اماما يصلي بالناس، اذ كان ذلك للامراء، وكان يحكم في مكان بالمسجد ولا يحضر عنده غير الخصمين، ومن يشهد بينهما (٦٧) وهو أول من اتخذ صاحب المظالم، وهي محكمة مستقلة تشبه المحاكم الاستعجالية، تنتصب في الاسواق، وتحكم في دائرة محددة. وهي غير الحسبة على المصالح العامة، مما يدل على وجود نظام محكم ودرجات للقضاء في ذلك العصر. وكان أول قاض هو حبيب بن نصر بن سهل التميمي صاحب مظالم سحنون (٦٨).

وكان بعض القضاة لا يرى باليمين، مع أن الامام مالك كان يرى صحة ذلك. ومن هؤلاء القضاة محمد بن بشير المعافري، الذي أجاز أيضا كراء الارض بجزء مما يخرج منها إلى غير ذلك من الامور، التي لم تكن لاحد قبله في المغرب والاندلس (٦٩).

واعتماد قضاة القيروان على كتابة شرط في كتاب الصداق، وأخذوا به وطبقوه في أحكامهم، هو أن للزوجة حق الطلاق من زوجها، ان تسرى عليها الزوج غيرها. وهو من أروع ما استجد في ميدان القضاء المغربي والاندلسي، لكنه لم يدم طويلا، حيث ألغاه الفاطميون، عندما وصلوا إلى حكم المغرب، وأواخر القرن الثالث الهجري / التاسع الميلادي (٧٠).

ولجأ بعضهم وبخاصة في المغرب إلى الحكم بواسطة الفراسة، عندما كانوا لا يجدون أو يهتدون إلى البينة أو ايضاح الحجة، فكانوا يعتمدون على بعض الدلائل والامور، التي كانت تظهر من خلال عملية استجواب الخصوم، مثال هذا ما كان يفعله القاضي القيرواني سليمان بن عمران الذي كان يقول: (لو شئت أن أقضي بين الخصمين بلا بينة لفعلت. والله ما يعقد بين يدي الخصمان، ويتناظران الا وأنا أعرف من له الحق منهما) (٧١).

وبلغ تطور القضاء في المغرب حداً، يمكن الوقوف تجاهه باحترام و إعجاب، عندما لجأ بعض القضاة الى مناظرة ومناقشة المتخاصمين، ومحاولة إقناعهم بالحجة والعقل والبيان، وبعد ذلك حل مشاكلهم ومصالحاتهم. هذا ما كان يفعله ويطبقه القاضي القيرواني حماس ابن مروان الهمداني، الذي ولي القضاء في القيروان خلال العقد الاخير من القرن الثالث الهجري/ التاسع الميلادي (٧٢).

أما بعض القضاة، فكانوا يعمدون إلى التطويل في إجراءات القضاء، أملاً منهم في الوقوف على حقيقة الامور من جهة، وافساح المجال للتصالح والتراضي بين الخصوم من جهة أخرى، كما كان يفعل القاضي أحمد بن بقي بن مخلد، خلال الربع الاول من القرن الرابع الهجري/ العاشر الميلادي. وكان يقول في ذلك: (صاحب الباطل اذا طول عليه ترك طلبه ورضي باليسير فيه. وقد كثر الآن شهود الزور، والتبست الأمور فرأيت هذا المطل أخلص لي) (٧٣). وبعضهم الآخر كان يغض الطرف عن كثير من المخالفات، التي كان يعاقب عليها في معظم الاوقات. وقام بتطبيق ذلك القاضي محمد بن عبد الله بن أبي عيسى خلال مدة عمله القضائي بالبيرة، عندما التقى مصادفة برجل أخذ السكر في أحد أزقة المدينة، فحاول الرجل الهرب، ولكنه لم يقو على ذلك فقال شعراً:

ألا أيها القاضي الذي عمّ عدله
فأضحى به في العالمين فريدا
قرأت كتاب الله الف مرة
فلم أر فيه للشراب حدودا
فان شئت ان تجلد فدونك منكبا
صبوراً على ريب الخطوب جليدا
وان شئت أن تعفو تكن لك منة
تروح بها في العالمين حميدا

فما سمع القاضي هذه الابيات، أعرض عنه ومضى لشأنه (٧٤). كما تأثر القضاء بالجو الفاسد الذي ساد عصر دول الطوائف بالاندلس، لكن هذا التأثير لم يكن أكثر من حالات فردية عابرة، لايعول عليها في هذا المضمار. وقد زالت بزوال حكم أصحابها. ففي مدينة طليطلة وجد قاضيان في وقت واحد، هما أحمد بن سعيد الأنصاري، ويعيش ابن محمد بن يعيش الاسدي. وكلاهما من أسرة عريقة في الجاه والمكانة والعلم، ويعود هذا الى المنافسة، التي كانت محتدمة بين العائلات الكبيرة والمشهورة في مدينة طليطلة، وكثيرا ما وقع التناحر والاختلاف بين هذين القاضيين، واستطاع يعيش بن محمد الاسدي ان ينفي أحمد بن سعيد الانصاري خارج المدينة، ليتفرد هو بالاحكام وشؤون القضاء (٧٥).

بعد كل الذي ذكرناه من ايجابيات القضاء في المغرب والاندلس، فأننا نسأل السؤال التالي: هل كان جميع القضاة على سوية واحدة من الناحية العلمية. والتأهيلية والاخلاقية؟ للجواب عن هذا نقول: إن الكمال في أي عمل مهما كان سهلاً، لا يمكن أن يتحقق ابداً. وهذا ما ينطبق على قضاة المغرب والاندلس، الذين وصل عدد منهم الى القضاء، على الرغم من عدم اهليتهم من حيث العلم والمعرفة. نقرّب على ذلك مثلاً القاضي يحيى بن محمد بن زرب، الذي يفتقر إلى أدنى المعارف الضرورية للقاضي. وقد قلده هذا المنصب المهم، أبو الوليد محمد بن جهور في مدينة قرطبه، وظل على رأس عمله حتى وافته المنية سنة ٤٤٧هـ / ١٠٥٦م (٧٦). وقد خلفه رجل أجهل منه، هو حسن بن محمد بن ذكوان، استقضاه أبو الوليد محمد بن جهور ورّقه الى القضاء، وكان قبل ذلك يعمل في أحكام الشرطة والسوق، لكنه صرفه لاشياء ظهرت منه، ومنعه من الخروج من بيته الا للمسجد، حتى مات سنة ٤٥٠هـ / ١٠٦٠م (٧٧).

ويمكن تحليل هذه الظاهرة الشاذة في تاريخ القضاء المغربي والاندلسي، بأنها ربما كانت ترجع إلى وجود علاقة مودة بين الحكام وبين الذين وصلوا إلى القضاء. ولم تظهر هذه الظاهرة الا في عصر دول الطوائف، الذي شذ الحكام فيه عن كل الثوابت والضوابط والقواعد والاعراف، حتى أصبح كل شيء رهينا بارادتهم ورغبتهم الخاصة، هذا بالإضافة الى وجود اعتبارات أخرى، كان منها على سبيل المثال، أن أصل القاضي كان يمت الى عائلة معروفة بعراقتها وجاهاها ومكانتها، الامر الذي ساعد بعض الاشخاص للوصول إلى القضاء كمحمد بن يحيى بن عبد الله بن قاسم العيسمي العرضبي الذي ذكر عنه ابن بشكوال، إنه تولى القضاء في عدد من المناطق، وكان نبيه البيت، قليل العلم، ومات سنة ٤١١هـ / ١٠٢١م (٧٨). وكانت الفوضى قد بدأت تنتشر في المجتمع الاندلسي، منذ أواخر القرن الرابع الهجري / العاشر الميلادي، وكانت تتفاقم مع مرور الايام، حتى وصل الامر الى تعطيل هيئة القضاء بالاندلس من سنة ٤٠١-٤٠٤هـ / ١٠١١-١٠١٤م، حتى جاء علي بن حمود، فأعاد رسم القضاء وأحياه بأن ولّاه الفقيه المشاور عبد الرحمن بن بشير، وكان آخر قضاة الخلفاء (٧٩).

إلى جانب دائرة القضاء، كانت هناك دائرة أخرى مستقلة، هي خطة المظالم. وهي هيئة قضائية تعالج كل المسائل، التي يعجز عن البت فيها القاضي، فينظر فيها من هو أقوى يدا منه، وذلك أن التنازع اذا كان بين ضعفين قوى أحدهما القاضي وإذا كان قوياً وضعيفاً أو قوين قوة أحدهما في الولاية كظلم الامراء للعمال، القاضي عن البت فيها، وأول من جلس اليه عبد الملك بن مروان (٨٠).

وقد ظهرت خطة المظالم في الاندلس لأول مرة في عهد الامير الأموي الثاني خلال النصف الثاني من القرن الثاني الهجري / الثامن الميلادي، هشام الرضا، الذي اتخذ مكاناً للمظالم بالقرب من القصر الحكومي بقرطبة على الرصيف المشرف على النهر الكبير، في أحد المساجد، وكان الامير هشام الرضا، هو الذي ينظر في المظالم ابتغاء وجه الله كما قال المقرري في نفح

الطبيب (٨١). أما في المغرب فقد ظهرت خطة القضاء لأول مرة في القيروان، حيث استحدثها القاضي سحنون. إذ أن أول مرة يرد ذكر الخطة في سنة ٢٣٧هـ / ٨٥١م حينما ولي الخطة حبيب بن نصر التميمي. لأن تعيين قاضي المظالم كان من اختصاص قاضي الجماعة (٨٢). وبعد ذلك يرد ذكر صاحب المظالم مقرونا بعبارة مؤداها، أن القاضي الفلاني، هو الذي ولاه المنصب، فابراهيم الخشاب ولي من قبل عيسى بن مسكين (٨٣) وجعفر بن أحمد بن وهب وأحمد بن بحر، ولي كلاهما من قبل اسحق بن أبي المنهال (٨٤) ومع ذلك فقد كان الحكام يمارسون أعمال هذه الخطة.

إضافة إلى خطة المظالم، كانت خطة المناكح، التي كانت تتبع أيضا الى القاضي، الذي كان يعين من يراه صالحا لها، كما كان الحال في شأن المظالم والاحكام، وهي تشبه اليوم مايسمى بدائرة القضاء الشرعي في مسائل الزواج والطلاق وما الى ذلك (٨٥).

وخلال حكم الامويين في الاندلس، استحدثت خطة قضائية اخرى، لم يسمع بمثلها في المغرب ولا في المشرق، هي خطة (قضاء قريش)، التي اقتصرت أعمالها على الامويين الاندلسيين، الذين كانوا يعتزون بانتمائهم الى قبيلة قريش. وعرفت هذه الخطة بصورة خاصة في مدينة قرطبة، حاضرة الحكم الاموي، ومجمع رجاله وأتباعه، وكانت من مهام قاضي الجماعة بقرطبة. ومن تسلمها على سبيل المثال، محمد بن عبد الله بن هرثمة بن ذكوان من أهل قرطبة، وهو الذي اشتهر بعفته وحسن سيرته في القضاء (٨٦).

هذا، وقد كان حكام المغرب والاندلس، يساعدون ويشاركون في عملية انجاح مهمة القضاء، ولاسيما في الحوادث التي كانت تجري مع العاملين في قصورهم. نذكر من هؤلاء الحكام محمد بن أبي عامر (٨٧). الذي كان يرفض حماية حراسه أو العاملين في قصره. فقد حدث أن بعض أهل قرطبة اشتكى أحد حراسه المقربين، لانه رفض وفاء دين مستحق عليه، فأمر محمد بن أبي عامر صاحب المظالم، لياخذ منه حق المدعي (٨٨).

وبالمقابل كان القضاة يرفضون بعض طلبات الحكام، عندما كانوا يرونها تتعارض مع القوانين الشرعية. نضرب على ذلك مثلا ان القاضي ابا بكر محمد قاضي قرطبة، رفض الموافقة على أخذ مال الاوقاف للانفاق على المصالح العامة، وعندما اشدت الالاح عليه، رفض البحث في الموضوع، فاستبعدت الفكرة من أصلها. وكان ذلك في عهد أبي الوليد محمد بن جهور في عصر دول الطوائف (٨٩).

أما بشأن أمكنة ومواضع القضاء في المغرب والاندلس خلال هذه الفترة، فقد ظهر واضحا، أنه لم تكن هناك أماكن ثابتة خاصة لجلوس القاضي من أجل مباشرة أعماله القضائية، بل كان القاضي يمارس عمله في مسجد المدينة أو المحلة، التي عين لقضائها، وبعضهم الآخر كان يتخذ من داره مكانا للقضاء (٩٠).

ومن ناحية الارزاق والرواتب، التي كانت تخصص للقضاة، فانها كانت عالية بشكل عام،

لكننا لانعرف عن مقدارها المحدد شيئا يمكن الاعتماد عليه. وكان بعض القضاة يرفضون رفضا قاطعا تقاضي أية أجور مقابل قيامهم بعمل القضاء، والامثلة في هذا الشأن كثيرة، نذكر منها القاضي سحنون، الذي رفض أن يأخذ رزقا على قضائه، أو صلة من السلطان، وعبد الرحمن بن سوار قاضي الجماعة بقرطبة على عهد المعتمد ابن عباد. ويبدو أن هؤلاء القضاة كانوا يعيشون بحبوة اقتصادية مكنتهم من عدم الاعتماد على أرزاق منصب القضاء (٩١). أما الغالبية العظمى من القضاة في المغرب والاندلس، فقد قبلوا أخذ أجر على القضاء، لانهم كانوا بحاجة لهذا الاجر على ما يبدو، بسبب قلة ما في يدهم من جهة، وتشجيع الشرع الاسلامي الذي يقر أحقية هذا الاجر من جهة أخرى. وزاد بعضهم على ذلك، بأن لجأوا الى أساليب ملتوية فقبلوا بالرشوة علانية وسرا، دون ان يجدوا فيها أدنى حرج أو عمل مشين، كما فعل قاضي القيروان مانع بن عبد الرحمن الرعيني، فكان من عادته اذا سجل قضية، وختم في أسفلها، أن يكتب تحت الختم (بقي شيء) يعني الرشوة (٩٢).

أما الفترة الثانية فتبدأ من الربع الاخير من القرن الخامس الهجري / وتنتهي في أواخر القرن التاسع الهجري. وكان السبب الهام، الذي جعلنا نبحث قضاء هذه الفترة بشكل منفصل عن الفترة السابقة، وهو أن القضاء في عهد المرابطين والموحدين، تأثر منذ البداية بالجو العام المتشدد، الذي اتخذ المرابطون بشكل خاص، مما أعطى فقهاء هذه الفترة سلطات واسعة جدا، وبخاصة في عهد المرابطين وطبقوا مالكية من نوع صارم للغاية. فكان علي بن يوسف بن تاشفين، لا يقطع امرا في جميع ممتلكاته دون مشاورة الفقهاء، فاذا ولي احدا من قضائه كان فيما يعهد اليه، الا يقطع امرا ولا يبيت حكما في صغير من الامور، ولا كبير الا بمحضر أربعة من الفقهاء (٩٣).

يضاف الى كل هذا، أن القضاء الموحد لم يكن واضح المعالم، بسبب تحيز القضاة الموحدين لمذهبهم. فقد جاء الموحدون الى الحكم بعد سحقهم لنظام حكم مالكي صارم. ولذلك اتهموا بعدائهم للمالكية، وشملت التهمة موظفيهم ايضا، على الرغم من أنهم جميعا كانوا على المذهب المالكي.

بقيت مصادر القضاء في هذه الفترة، هي نفسها التي كانت معتمدة في الفترة السابقة وهي القرآن والسنة. يقول ابن صاحب الصلاة في هذا الصدد: (وكانت الوجوه التي تقضي الى الحق في فصل قضايا العباد متنتقة، والطرق المؤدية الى معنى الصدق ملتبسة متشعبة، فخرج فيها بنيات تخطى الصراط المستقيم، وتضل الضلال البعيد، فصار امضاؤها عن غير استثناء إلى هذا الهدى المتبوع، والعلم المرفوع خطرا على مضئها، وانفاذها على غير هذه السنن غرقا على تنفيذها. ولما كان الامر كذلك تعين ووجب وثبت وترتب، وان خاطب جميع عمال بلاد الموحدين أعزهم الله شرقا وغربا وبعدا وقربا خطابا يتساوي فيه جميعهم، ويتوازي في العمل فيه كافتهم بالأحكام في الدماء حكما من تلقائهم، وبرأي من أرائهم، ولا يقدموا على سفكها

بما يظهر اليهم، أو يتقرر فيما يرونه لديهم، إلا بعد أن ترفع البنا النازلة على وجهها، وتؤدي على كنهها، وتشرح حسب ما وقعت عليه، وتنتهي بالتوثيق والبيان على ما انتهت إليه، وتقيد بالشهود والعدول المعروفين في مواضعهم بالعدل والرضا الموجبين للقبول. وتكتب أقوال المظلومين وحججهم وأقرارهم واعترافهم وحجج الطالبين في مقالاتهم، واستظهارهم في بيناتهم(٩٤).

وقد تشدد الموحدون فيما بعد بتطبيق هذه الامور، فما رأى الخليفة الموحي يوسف بن عبد المؤمن المتوفى سنة ٦١٩هـ / ١٢٢٣م كثرة الخلاف بين الفقهاء، وما نشأ عن ذلك من التعصب للمذاهب، أمر برفض فروع الفقه، وأن لا يفتي الفقهاء إلا بالكتاب العزيز أو السنة النبوية، ولا يقلدون أحدا وأن تكون أحكام القضاة بما يؤدي إليه اجتهادهم في الكتاب والسنة والإجماع والقياس. ولكن ذلك لم يدم طويلا، بل عاد الحال كما كان بعد وفاة الخليفة، سابق الذكر(٩٥).

خلال هذه الفترة، أضيفت الى بعض القضاة مهام أخرى إدارية كبيرة، مثل الحسبة والشرطة، والتي قام بأعبائها على سبيل المثال القاضي عبد المنعم بن الفرس في غرناطة خلال القرن السادس الهجري / الثاني عشر الميلادي، وتمكن من القيام بهذه الاعمال مجتمعة خير قيام(٩٦) وكما كان الحال في الفترة السابقة، فقد شارك القضاة في أعمال القتال والذود عن حياض الوطن، نذكر منهم قاضي القضاة أحمد بن ربيعة القرطبي، الذي قضى شهيدا في واحدة من المعارك بين العرب والاسبان. وكانوا يقومون بأعمال مختلفة على الصعيد السياسي، مثال ذلك أن حكام الاندلس قاموا بارسال وفد من قضاة قرطبة واشبيلية وغيرها الى حاضرة المرابطين في المغرب، فالتقوا ابن تاشفين، وتمكنوا من الحصول على موافقته بارسال قوات مرابطية لنجدة الاندلس ضد الخطر الاسباني(٩٧).

وفي هذه الفترة أيضاً، استمرت تسمية كبير القضاة، التي كانت كما رأينا (قاضي الجماعة) وظلت حكرا على الحواضر الكبرى، مثل مدينة مراكش، التي بقيت عاصمة الدولة العربية الاسلامية في الجناح الغربي من ديار العرب والاسلام في عهد المرابطين والموحدين. وعند زوال دولة الموحدين في النصف الثاني من القرن السابع الهجري / الثالث عشر الميلادي، ظهر على المسرح السياسي في المغرب ثلاث دول هي: الدولة المرينية في المغرب الاقصى وعاصمتها فاس، والدولة الزيانية أو دولة بني عبد الواد في الجزائر وحاضرتها تلمسان، والدولة الحفصية في افريقية ومالقة ووادي أشي في الزاوية الجنوبية الشرقية من الاندلس. وفي جميع هذه الحواضر، كان يوجد قاضٍ يحمل لقب قاضي الجماعة أو قاضي الحاضرة. فقد سمي القاضي أبو عبد الله محمد القرشي المعروف بالمقري، قاضي فاس بقاضي الحاضرة المرينية(٩٨) وكذلك القاضي محمد بن أحمد التميمي بقاضي الجماعة. وكذلك قضاة حاضرة تونس(٩٩). وكان القاضي في مدينة سبتة في الفترة المتأخرة من العصور الوسطى، يلقب بقاضي القضاة،

خلال فترة حكم أسرة بني العزمي، التي ظهرت على مسرح الحكم في مدينة سبته منذ سنة ٦٤٧هـ / ١٢٥٠م وظلت حتى احتلتها صاحب مالقة من بني الأحمر وضمها الى دولته (١٠٠). وبقيت خطة الشورى من الخطط المهمة الملحقه بالقضاء. وظل يطلق على من يتقلدها (المشاور) حتى نهاية القرن التاسع الهجري موضوع هذا البحث، وظل اختصاصها ثابتا حول الافتاء وابداء الرأي في المسائل الشرعية البحتة (١٠١) وتطور الامر بأصحاب هذه الخطة إلى الافضل بعد نهاية القرن السادس الهجري / الثاني عشر الميلادي. فقد كانوا قبل ذلك دون مرتبة قاضي الجماعة، مع أنه كان يستشيرهم في بعض المسائل والاحكام، وكان رأيه هو المعول عليه في اصدار الاحكام. أما في الفترة التي تلت نهاية القرن السادس الهجري، فقد انقلبت الصورة تماماً، حيث أن قاضي الجماعة مهما كانت مرتبته العلمية وخبرته العملية في القضاء، فإن أحكامه كانت تظل رهن موافقه المفتي المشاور ولاقيمة لها بدون موافقته. وكان ابن الدباغ صاحب كتاب (معالم الايمان في معرفة أهل القيروان) خير من ألمح إلى ذلك الواقع بوضوح تام. ومع ذلك فقد نسي، أن يحدد لنا على وجه الدقة، متى كان هذا التحول. يقول: «...ان القاضي، قاضي الجماعة كان عندهم أرجح من الفتيا، وليس كذلك في زماننا. وذلك أن القاضي ولو كان من أدين خلق الله، لا بد أن يشتكي منه بعض المحكوم عليهم، فلا بد من ناظر فوقه ينظر في أموره، وذلك المفتي هو الذي يرتهن في قاضي الجماعة، ولا يقدم قاضي الجماعة قاضياً في بلده من عمالته أو شاهداً أو حكيماً معتبراً إلا بعد مطالعته. فهو القاضي في الحقيقة، وقاضي الجماعة انما هو كالنائب عنه. ولا يخل هذا النظام الا اذا قاضي الجماعة قدر المفتي في العلم ويكون السلطان قدمه لنفسه..» (١٠٢)

وفي ظل حكم الحفصيين بتونس، كان بعض الفقهاء يقومون بالاشراف المباشر على جميع القضاة، وتفقد أعمالهم والوقوف على حسن سيرها، مثال ذلك أحمد بن محمد الهنتاني أبو العباس، الذي عين ناظراً على جميع الكور وعدولها. (١٠٣)

وحافظ القضاة على المسيرة العامة لأسلوب وأصول المحاكمات، لان المذهب المالكي بقي الوحيد في المغرب والاندلس، كما كان من قبل. وهذا ما جعل العقوبات، هي نفسها التي ينص عليها هذا المذهب. لكن ذلك لم يكن بصورة مطلقة، بل وجد من القضاة من شذ عن ذلك، وكان عقوباتهم تصل الى حد من الشناعة والبشاعة، بشكل لا يليق بالانسان، مما كان يؤدي الى تحريك غيرة الحكام وحرصهم على حياة الناس، فيقومون بعزل مثل هؤلاء القضاة. فقد استغل القاضي ابن دحية مسألة كراهية الموحدين للموسيقى والغناء، فحكم خلال الربع الاخير من القرن السادس الهجري / الثاني عشر الميلادي، على شخص ضبط وهو يستعمل زمراً بأن قام بشق فمه وتشويه وجهه، واستئصال مفاكير شخص آخر، مع أنه لا يوجد نص قرآني أو حديث نبوي، يخوله فعل هذه الجرائم البشعة. ولما سمع المنصور الموحدي بهذا الحكم البشع، قام بخلع القاضي ابن دحية، وكان اذ ذاك على قضاء دانية في شرق الاندلس.

وقد جاء هذا الحكم في وقت كان الحكام الموحدون، قد بدأوا يتسامحون مع المغنين والموسيقيين بعد ملاحقة قاسية لهم منذ بداية حكم الموحيدين (١٠٤) والشيء اللافت للانتباه في قضاء هذه الفترة من تاريخ المغرب والاندلس، تلك التطورات والمسائل الجديدة، التي كانت تظهر بين الفينة والأخرى على مسرح القضاء. فلم نعد نسمع ونقرأ عن قاضٍ كان يقوم بمهمة الصلاة إلى جانب القضاء، كما كان الحال في القرون الخالية، بل أصبح يقال، أن فلانا القاضي عين للقضاء والخطابة، كما حدث مع القاضي محمد بن محمد السلمي، الذي ولي القضاء والخطابة بغرناطة سنة ٧١٧هـ / ١٣١٨م (١٠٥).

لكن هذه التطورات لم تكن عامة أو ملزمة، بقدر ما كانت فردية اقتصر على بعض القضاة المتفقيين، الذين يقرنون تطورا لاساليب القضائية بتطور العادات والأزمان، كالقاضي أبي المطرف بن عبد الرحمن المالكي، الذي ولي القضاء في مدينة مالقة وضواحيها في أواخر القرن الخامس الهجري / الحادي عشر الميلادي. وكانت له في الاقضية مذاهب من الاجتهاد، لم تكن لغيره من رجال طبقته، مثال ذلك أنه كان يقول في اللصوص المحاربين، اذا اخذوا ومعهم أموال، فجاء قوم يدعون ملك الاموال وليست لهم بيعة، ان القول قولهم في أن المال لهم بعد الاستثناء قليلا، وروجع في ذلك فقال، المروي عن مالك أنه قال، يقبل قولهم على اللصوص ودعواهم بغير بيعة، وما أعطاهم مالك ذلك الا بسيئة الحال، التي عليهم من أنفسهم بالفساد، فكانت حالهم السيئة من السعي في الارض بغير الحق بيعة عليهم.

كذلك كان يقول في الظالم المعروف بأخذ أموال الناس واستباحتها بغير حق، ويردد قول عمر بن عبد العزيز: (تحدث للناس أقضية بقدر ما أحدثوا من الفجور ولا فجور أعظم من الظلم والتسلط على أموال الناس وأشياهم بغير الحق. وقد جعل الله عليهم بذلك السبيل، انما السبيل على الذين يظلمون الناس ويبغون في الارض بغير حق) (١٠٦). فاذا كان للمظلوم سبيل فالقول قوله وعلى المدعى عليه البيعة، فان البيعة في لسان العرب مشتقة من البيان، فكيفما تبين الامر فهو بيعة كله (١٠٧) فظلم الظالم بيعة عليه.

وكان باستطاعة القاضي في هذه الفترة اسقاط أية شهادة، يراها كاذبة أو مشكوك بصحتها، وهذا ما فعله القاضي أبي عبد الله محمد بن عبد الله بن فرتون في سرقسطة، عندما حضر عنده مجموعة من الرجال بلغ عددها خمسة عشر رجلا، شهدوا على أبي عمر الطلمنكي، بأنه حروري سفاك للدماء، فأسقط شهاداتهم على الرغم من أنهم كانوا جميعا من النبهاء والعلماء المرموقين في مدينة سرقسطة، لانه شعر بأن دوافعهم شخصية بحتة، لاتمت الى جذور الحق والعدل (١٠٨).

ووجد من بين القضاة في الاندلس، من كان لا يتقيد بالمتواتر عن الصحابة من أحكام وثوابت قانونية شرعية. نذكر من هؤلاء قاضي المرية في عهد المرابطين محمد بن يحيى المعروف بابن البراء، الذي رفض أمر الحاكم المرابطي، بأن يفرض معونة على أهل المرية ويرسلها إليه

لاستخدامها في تمويل عمليات الجهاد والمناضلة، فرفض ذلك على الرغم من تذكير الحاكم له، بأن الخليفة عمر بن الخطاب صاحب رسول الله (ص)، وافق على ذلك وما يحق له لايحق لغيره (١٠٩).

ويشمل جزء من هذه التطورات قضية الشهود أثناء المحاكمات. فقد كان القاضي أبو محمد عبد الله الوحيددي، الذي ولي قضاء مدينة رية خلال النصف الاول من القرن السادس الهجري / الثاني عشر الميلادي، هو الذي ينتقي الشهود، وكان يساوي بين الشريف والمشروف في القضاء، وهو الذي بدأ تجديد ماكان قد درس من رسم الاحباس (١١٠).

أما قاضي بجاية محمد بن عبد الرحمن الخزرجي الانصاري الشاطي، فكان يرى أن لايقدم الشهود الا عند الحاجة، ويرى كثرة الشهود مفسدة وطلب منه الحاكم أن يقدم رجلا من أهل بجاية، فقال له مشافهة، ان شئتُم قدمتموه وأخرتموني، وكان يرى أن جنابات الشاهد انما هي في صحيفة من يقدمه من باب قوله عليه الصلاة والسلام (من سن سنة حسنة ومن سن سنة سيئة) (١١١).

وقدرأي بعض القضاة عدم صحة أي عقد من العقود، ما لم يشهد بصحته أربعة من الشهود العدول، على الرغم من أن القاضي ابن رشد خلال القرن السادس الهجري، كان يقول، إنه يكفي اثنان من الشهود العدول، ويرفض أن يشهد أكثر من ذلك عملا بما جاء في الذكر الحكيم (واستشهدوا بشهيدين من رجالكم) (١١٢) هذا القاضي هو يحيى بن مسعود المحاربي قاضي غرناطة (١١٣).

وبقي القضاء محافظا على قدره واحترامه ومكانته حتى نهاية عصر الموحدين أو قبل ذلك بقليل. ودليل ذلك أن عظماء وكبار الحكام، كانوا يقفون بخشوع واحترام أمام ارادة القضاة من خلال أحكامهم الرائدة، مثال هؤلاء الحكام، الخليفة المنصور الموحدي، الذي كان قد زوج أخته لابي محمد عبد الواحد الحفصي. وفي وقت من الأوقات جرت بينهما منافرة جاءت على أثرها الى بيت الخليفة الموحدي المذكور، وبعد أمد قصير لجأ زوجها الى القاضي، الذي قام بدوره بابلاغ الخليفة ضرورة أن يعيدها إلى زوجها، وتكرّر ذلك للمرة الثالثة، التي قال خلالها القاضي للخليفة: (يامولانا ان الشيخ عبد الواحد قد تكرر طلبه لأهله، فاما ان يسير اليه أهله، وأما ان تعزلني عن القضاء فضحك المنصور وأمر أحد غلمانه سرا بإيصال أخته الى زوجها) (١١٤).

لكن الامر لم يكن كذلك في الفترة، التي أعقبت حكم الموحدين، والتي تبدأ منذ النصف الثاني من القرن السابع الهجري / الثالث عشر الميلادي، وتنتهي في أواخر القرن التاسع الهجري / الخامس عشر الميلادي. وخلال هذه الفترة لم يبق القضاة يسرون على الدرب، التي كان يسير عليها أسلافهم والتي تجسدت بالاستقامة والصلابة والجرأة في مسألة اتخاذ الاحكام دون خوف من أحد، هذا بالاضافة الى المعرفة العلمية المكيئة، التي كانت من أهم شروط المرشحين

لل قضاء، أصابها هي الأخرى بعض الإهمال. فقد ذكر ابن الدباغ الذي عاش معظم سني القرن السابع الهجري / الثالث عشر الميلادي، أن القضاة في عصره، لم يكونوا بالسوية أو المرتبة، التي كان عليها من سبقهم من القضاة. وكان يقارن بين معاصريه منهم وبين الذين سبقوهم مثل القاضي ابن غانم، الذي اشتهر أمره في عهد الأغالبة بتونس، الذي يقول فيه: (واعجابه! هكذا كان القضاة في تواضعهم وتعظيمهم لأصحابهم، واليوم صار يتقدم على الناس قاضيا من لا يستحقه، فكما غلط فيه من قدمه، فأخذ هو في نفسه بالتكبر عن من هو مثل من قدمه. وما عابنته من قضاة الوقت أعظم مما استتر فيهم، فالله يجبر كسر المسلمين، حتى لا يتقدم على الناس الا أعلمهم وأتقاهم، بحيث يكون القاضي لاتأخذه في الله لومة لائم في سائر البلاد شرقا وغربا) (١١٥).

وصار بعض القضاة العوبة في أيدي الحكام وبعض الوزراء المتنفذين، الأمر الذي جعلهم ينفذون كل ما يطلب منهم، مهما كان قبيحا وخطيرا. وفي هذا الصدد، يقول صاحب كتاب (التاج المكلل) في ترجمة الوزير الاندلسي لسان الدين بن الخطيب، بعد ان ذكر مقتله سنة ٧٧٦هـ / ١٣٧٥م: (أن قتله كان من المجازفات التي صار يرتكبها قضاة المالكية ويريقون بها دماء المسلمين بلا قران ولا برهان) (١١٦).

ومن كان يتصلب أمام هذا الواقع المخزي من القضاة، وفي سبيل أن تظل راية الحق خفاقة ترتفع فوق كل الرايات، كان يواجه بتهديدات قاسية، كثيرا ما كانت تتوج بانتهاء الحياة والموت، مما كان يجعل بعض القضاة غير قادر على الخروج ليلا من بيته (١١٧).

وتمتاز هذه الفترة عن سابقتها بظهور تسمية جديدة، أطلقت على بعض فروع القضاء، وهي تسمية (قاضي العسكر)، الذي كان يرافق القوات العسكرية في حلها وترحالها، ومهمته حل كل ما يحدث في صفوف العسكريين من مشاحنات وخصومات، وهو نفسه الذي كان يسمى في الفترة السابقة (قاضي الجند)، عندما لم تكن الحياة المدنية قد استقرت وتشعبت مصالح الناس، بعد أن كثرت جموعهم، وبالتالي تعقدت مشاكلهم العامة والخاصة، نضرب على ذلك مثلا القاضي عبد الرحيم بن اسماعيل، الذي عينه المرابطون قاضيا لعسكرهم الموجود في مدينة سلا المغربية (١١٨). وكان قاضي العسكر هذا يسمى في بعض الاحيان والاماكن (قاضي المحلة) الذي لا يستبعد أن تكون هذه التسمية اقتضت بشكل خاص على حواضر وعواصم الدول المنفصلة، التي أُبْتُلي بها المغرب العربي بعد زوال الدولة الموحدية، مثل القاضي محمد بن أحمد بن ابراهيم التريكي المتوفي سنة ٨٩٤هـ / ١٤٨٩م الذي عين كقاضٍ للمحلة أو العسكر في تونس حاضرة الحفصيين (١١٩). ومثله قضاة كثيرون تعاقبوا على قضاء العسكر في مدينة فاس وتلمسان حاضرتي الدولة الزيانية والمرينية (١٢٠).

إضافة إلى قاضي العسكر، فقد وجد قاض موسمي، هو القاضي الذي كان يعين على قضاء قافلة الحج، التي تفرقت الى عدة قوافل تبعا لتفريق الدول وتشنتها. ففي حين كانت قافلة واحدة في

عصر المرابطين والموحدين، صارت نحو ثلاث أو أكثر بعد سقوط دولة الموحدين. فقد كان المرينيون الذين حكموا المغرب الأقصى، يرسلون قاضيا مع ركب الحاج الذهاب الى الاراضي المقدسة بالحجاز لتأدية فريضة الحج. وكان هذا القاضي يدعى (قاضي ركب الحجيج المريني) مثال ذلك القاضي محمد بن زغبوش، الذي عين لهذه المهمة في موسم سنة ٧٠٣هـ / ١٣٠٤م في عهد السلطان أبي يعقوب المريني (١٢١). وكذلك كان الامر عند الحفصيين في تونس والزيانيين في الجزائر.

وكان لكل قاض مساعد أو نائب، كثيرا ماسمي في هذه الفترة بصاحب الأحكام، وهي تسمية أطلقت أحيانا على القاضي نفسه. وكان القضاة يريدون من نوابهم ومساعدتهم أن يكونوا مثالا للاستقامة والصرامة، وعدم التهاون في احقاق حقوق الناس على أساس تعاليم الشرع وأحكامه، ويظهر ذلك بجلاء من خلال أمر تعيين أحد القضاة نائبا عنه في بعض جهات مرسية بالاندلس. يقول: (قلدت فلانا وفقه الله النظر في أحكام فلانة وتخبرته لها بعد ما خبرته، واستحلفته عليها وقد عرفته وقلدته واثقا بدينه راجيا لتحسينه، لانه احتاط فعلم وان أضع أثم. فليقم الحق على أركانه وليصنع العدل في ميزانه، وليساو بين خصومه، وليأخذ من الظالم لمظلومه. فقف في الحكم عند استشباهاه، ونفذه عند اتجاهاه، ولا تقبل غير المرضي في شهادته، ومن لا تعرف سوى الاستقامة من عادته، ولتعلم ان الله مطلع على خفياته وسائله يوم ملاقاته) (١٢٢).

إلى جانب ذلك نرى قاضي الانكحة، الذي ظل معروفا في هذا العصر، كما كان في سابق عهده، وان كانت مهمته قد تحددت بدقة أكبر. ففي تونس وغيرها من بلاد المغرب والاندلس الاخرى، جرى العرف بأن نظر قاضي الجماعة هو نظر عام يشمل قاضي الانكحة، الذي يعد في أحسن حالاته نائبا عن قاضي الجماعة (١٢٣).

ومن ناحية اخرى فقد انقسم القضاة الى فريقين خلال هذه الفترة، فريق قبل أصحابه تناول الاجر، الذي كان مقرراً للقاضي، وكان أجرا محترما، وفريق رفض تناول هذا الاجر، اما أن يكون من أجل مضاعفة الاجر والثواب عند الله. أو أن حالته المادية تساعد على عدم اللجوء إلى ذلك (١٢٤).

وبقي المكان الذي يقضي فيه القاضي بين الناس غير مستقر أو محدد في جهة معينة. فكان بعض القضاة كما في السابق يقضي بين الناس في المسجد، حيث تعين فيه زاوية خاصة لهذا الامر. وبعضهم الآخر كان يمارس عمله في منزله أو في مكان آخر (١٢٥). ولا يعرف السبب الذي جعل الحكومات العربية الإسلامية في العصور الوسطى موضوع هذا البحث، تهمل هذا الامر، على الرغم من جلالة وعظمة منصب القضاء في تلك العصور السالفة. ومهما كانت حقيقة الواقع، فان ذلك يعد هفوة كبيرة وقع بها هؤلاء الحكام، وشاركهم فيها القضاة، الذين لم ينبهوا لمثل هذا الامر، الذي كان من غير الممكن رفضه من قبل أي حاكم.

وكان لوجود القضاء في البيوت على الرغم من ذلك حسنات عديدة، فبالإضافة الى أنه يوفر للقاضي جوا مريحا على مختلف الوجوه، فقد حدث أن شاركت بعض من زوجات القضاة بانجاز كثير من الاحكام والنوازل، فقد حكى أن بعض قضاة لوشة، كانت له زوجة فاقت العلماء في معرفة الاحكام والنوازل، وكان في محل قضائه تنزل به النوازل، فيقوم اليها، فتشير عليه بما يحكم به (١٢٦).

بقي أن ننوه بفرع آخر من فروع القضاء في المغرب والاندلس خلال العصور الوسطى، هو قضاء أهل الذمة. فنقول في البداية، أن العرب المسلمين في الاندلس والمغرب، برهنوا على أنهم خير من تمثل روح الاسلام النقية الصافية في ميدان التعامل مع غير المسلمين من المسيحيين واليهود على جميع الصعد، ولاسيما على صعيد القضاء؛ فالذي حدث في المغرب والاندلس في هذا الميدان، لم يحدث مايمثله في منطقة عربية اسلامية أخرى خلال العصور الوسطى، وهذا مايقودنا لتأكيد فكرة مهمة، هي أن عرب المغرب والاندلس، استطاعوا أن يتفوقوا في مسألة تطبيق التعاليم الاسلامية الصحيحة، التي تؤكد على التعايش الانساني والحضاري مع كل شعوب الارض.

فمن هم أهل الذمة، الذي تشملهم هذه التسمية؟ كل القواميس اللغوية تقول، أن الذمة هي العهد والكفالة، وتجمع على ذمام، وفلان له ذمة أي حق. وهم الذين يؤدون الجزية من غير المسلمين. ورجل ذمي في معناه رجل له عهد، وسمي أهل الذمة ذمة لدخولهم في عهد المسلمين وأمانهم (١٢٧). وجاء في الكتاب العزيز (لايرقبون في مؤمن ولا ذمة) (١٢٨).

وبصورة عامة فإن اصطلاح أهل الذمة، يعني الجماعة من الناس، التي تؤدي الجزية من أهل الكتاب، الذين عاهدوا المسلمين على أن يجري عليهم حكم الله ورسوله، طالما هم مقيمون في ديار المسلمين، وعلى المسلمين اقرار غيرهم على دينهم، وحمايتهم حماية كاملة بشرط تأدية الجزية، والتزامهم بالمسيرة الاسلامية العامة، باستثناء الشؤون الدينية البحتة (١٢٩). وفي مقابل ذلك كان على المسلمين رفع الظلم والعدوان عن أهل الذمة في أموالهم وممتلكاتهم العامة، ولهم الحق في العيش مع المسلمين عيشة هانئة لانهم رعية الدولة ومواطنيها (١٣٠).

وقد طبق العرب المسلمون في المغرب والاندلس جميع الشروط التي أقرها الشرع الاسلامي، وزادوا على ذلك باعطاء أهل الذمة، الذين كانوا بصورة خاصة من اليهود والمسيحيين حريات واسعة جدا، توجت بالسماح لهم بممارسة القضاء على مذاهبهم الدينية والحكم بين المتخاصمين بمقتضى قانون هذه الاديان وتشريعاتها، وهذا لم يحصل له نظير في منطقة أخرى غير الاندلس. وظل ذلك مرعيا راسخ الجزور طوال فترة الحكم العربي هناك تقريبا.

وقد حكم النصارى في دوائر قضائهم بموجب القانون القوطي، وكان قاضيه يسمي قاضي النصرارى وقاضي العجم. وكذلك كان لليهود تنظيم قضائي وإداري كما كان للمسيحيين (١٣١) وكانوا يعينون لهم حكاما من أبناء جنسهم عهدوا اليهم بسن الضرائب

المطلوبة والاشراف على النظام والامن في المنطقة (١٣٢). ولم يكونوا يلجأون للقاضي المسلم الا في مسائل القتل، فكانوا يقدمون اليه ويعرضون ادلتهم. وكانت المحاكم الذمية تقبل شهادة المسلم على الذمي (١٣٣).

أما في الحالات التي كان الذميون، يقدمون على شتم الرسول العربي الكريم، أو التقليل من قدر الدين الاسلامي، فكانوا يحالون الى القاضي المسلم، مثال ذلك ما حدث سنة ٢٣٥هـ / ٨٥٠م في عهد الامارة الاموية، عندما قام المستعربون (١٣٤) في حركتهم المعادية للعرب المسلمين في الاندلس، واستهلوها بشتم الرسول العربي الكريم، والقول بأن الدين الاسلامي دين يقوم على الوهم والخيال. فأحيل عدد كبير منهم الى قاضي المسلمين. لكن وعلى الرغم من بشاعة جرمهم في ذلك الوقت، فقد أمر الامير الاموي عبد الرحمن الثاني باعطاء المتهمين فرصة كبيرة للدفاع عن أنفسهم بتوكيل من يدافع عنهم، وإخضاع الأحكام الى درجات، حتى لا يظلم أحد منهم. فكان لذلك أثره الايجابي الرائع في نفوس المستعربين، الامر الذي جعلهم يخفون من غلواء ثورتهم، ويعتبرون ان من مات في هذه الحركة ليس من الشهداء (١٣٤).

وإذا كان أحد أطراف القضية رجلاً مسلماً وهو المعتدى، فقد كانت القضية تحال الى قاضي المسلمين للفصل فيها، بحسب معطيات الشرع الاسلامي، الذي لا يفرق بين المتخاصمين الا بالحق. ففي بداية القرن الثالث الهجري / التاسع الميلادي، وخلال فترة قضاء القاضي سليمان بن الاسود الغافقي. ففي مدينة ماردة حدث ان أمير المدينة حجز امرأة مملوكة تعود ملكيتها الى رجل يهودي، فشكى اليهودي أمره الى القاضي سابق الذكر واستشهد بمن حول دار الامارة، بأنها موجودة عند الامير. وبعد تحقيق طويل كان من ضمنه انحاء اللائمة على الامير، وأنه اذا لم يُعَدَّ الجارية الى اليهودي فانه أي القاضي سيترك عمله ويذهب الى قرطبة. وبالفعل فقد غادر القاضي مدينة ماردة متوجها الى قرطبة، وبينما كان على مسافة ميل منها جاءه أحد فتيان دار الامارة، وأخبره بأن الجارية موجودة عند أحد فتيان الامير، ولم يكن له علم بذلك، فأصر القاضي على أن تحضر (١٣٦) الجارية الى حيث هو موجود ليسلمها الى اليهودي، فجيء بالجارية وسلمت إلى صاحبها.

وقد عرفت في عصر الخلافة الاموية بالاندلس بعض أسماء القضاة المسيحيين الذين كانوا على علاقة طيبة مع بعض خلفاء هذه الفترة. نذكر منهم القاضي اصبغ بن عبد الله بن نبيل قاضي النصارى على عهد الخليفة الحكم المستنصر، واصبغ بن سلمة، وهو الذي استعان به المنصور محمد بن أبي عامر حاكم الاندلس سنة ٣٨٥هـ / ٩٩٥م لحل خلاف وقع بين الفونسو وبعض المنتفذين من المسيحيين في جليقية، وقد حل الخلاف من قبل القاضي المذكور (١٣٧). ووليد بن حيزون الذي شغل دور المترجم بين الحكم المستنصر وبعض الوفود الأوروبية التي حضرت الى قرطبة (١٣٨) وقد عاصر الاول كمسؤول عن قسامة قومه اليهود في بلدة (اليسانة) القريبة من قرطبة، الحجاج بن متوكل اليهودي سنة ٣٦٢هـ / ٩٧٤م (١٣٩).

وسلك القضاة المسلمون مع المتهمين الذميين بالاستهتار بجوهر الدين الاسلامي مسلكا طيبا، فكان القاضي المسلم. يطرح على المتهم مسألة اعتناق الاسلام، فان قبل بها نجا وبرئت ساحته، وان رفض طبقت بحقه العقوبة المنصوصة على جرمه، وهي الموت في حاله شتمه للرسول العربي الكريم (١٤٠).

وكان القضاة العرب المسلمون، يقفون امام مقدسات المسيحيين باحترام بالغ، ولاسيما عندما كانوا يلجأون لاختذ اليمين منهم، فقد كانوا يبحثون عن أهم المقدسات المسيحية في البلدان التي كانوا يعملون فيها من أجل ان يحلف المسيحيون في قضية معينة فكانوا يخيرون بالذهاب الى أقدس مركز ديني ومعهم نائب عن القاضي المسلم، يرافقه أحد الشهود، فيحلف اليمين وتنقضي المشكلة (١٤١).

وهناك حالة أخرى كانت تستوجب احالة المتهم الى القاضي المسلم، وهي التعامل مع الاسبان في الشمال، فقد واجه القاضي أبو الوليد بن رشد واحدة من هذه الحالات، عندما أحييت الى دائرته القضائية مجموعة من المعاهدين الاسبان، فحكم على جميع افراد هذه المجموعة بالنفي الى المغرب وتفريقهم في نواحيه، وهو أحق ما يؤخذ به في عقابهم. وكان أفراد هذه المجموعة قد اتصلوا مع اسبان الشمال، وشجعوهم على غزوا العرب المسلمين سنة ٥١٩هـ / ١١٢٦م (١٤٢).

وتدخل بعض الحكام لدى القضاة للتخفيف من وطأة الاحكام على أهل الذمة، على الرغم من شناعة الجرائم، التي كانوا يقتربونها. فقد توسط يوسف بن تاشفين لدى قاضي الجماعة بقرطبة محمد بن علي التغلبي، وأمره بالاكْتفاء بتغريم يهود اليسانة بشيء يراه مناسبا لانهم يزعمون ان الرسول الكريم كان منهم (١٤٣).

وفي حال عدم وجود قاضي ذمي في أية مدينة، كان قاضيها المسلم يكلف بالنظر في شؤون أهل الذمة، كما فعل القاضي منذر بن سعيد البلوطي، عندما كان قاضيا للجزر الاندلسية الشرقية (١٤٤). أي قبل ان يصبح قاضيا للجماعة في مدينة قرطبة خلال القرن الرابع الهجري / العاشر الميلادي (١٤٥). وبالجمله فقد تمثل القضاة المغاربة والاندلسيون خلال العصور الوسطى كل الصفات الطيبة والانسانية الخالصة، واقتنعوا في أحكامهم المثل الصالح في عهد النبوة والراشدية وكأنهم كانوا يرون ويعلمون بدقة، انه لاصلاح لمجتمع، مهما كانت امكاناته المادية والعلمية بدون قضاء محايد يأخذ الحق للضعيف من القوي.

الحواشي

- ١- ابن منظور ، لسان العرب ، مادة قضى .
- ٢- سورة النساء الآية ٦٤ .
- ٣- ابن كثير (اسماعيل بن عمر) تفسير القرآن ج — طبعة ثانية بيروت دار المعرفة ١٩٨٨ .
- ٤- سورة النساء الآية ١٠٥ .
- ٥- الونشريسي ، كتاب الولايات ، تحقيق محمد الامين بلغيث ، دون ذكر لمكان وتاريخ الطبعة ص ٣٨ وما بعدها .
- ٦- الماوردي (علي بن محمد) ، الاحكام السلطانية ، طبعة بيروت ، دار الكتب العلمية بدون تاريخ ص ٦٨-٦٧ الونشريسي ، المصدر السابق ص ٤٢ .
- ٧- الونشريسي - المصدر السابق ص ٤٢ .
- ٨- الماوردي - المصدر السابق ص ٧٠-٧١ الونشريسي - المصدر السابق ص ٥٦-٥٧ .
- ٩- الماوردي - المصدر السابق ٧١-٨٧ .
- ١٠- استمرت عملية فتح المغرب من سنة ٢١-٨٧ هـ تقريباً .
- ١١- محمود عرنوس - تاريخ القضاء في الاسلام ، نشر مكتبات الكليات الازهرية بمصر بدون تا ص ٢١ .
- ١٢- ابن قيم الجوزية (شمس الدين محمد بن أبي بكر) ، اعلام الموقعين عن رب العالمين ، ج ١ تحقيق محي الدين عبد الحميد بدون تا ولا مكان الطبعة ، ص ٢١ وما بعدها .
- ١٣- حسن حسني عبد الوهاب - كتاب العمر - مراجعة واكمال محمد العروسي المطوي وبشير البكوشي ، طبعة اولى بيروت ، دار الغرب الاسلامي ص ٢٢٠ النباهي - المرقبة العليا . نشر ليفي بروفنسال ، دار الكتاب المصري القاهرة ١٩٤٨ ص ٤٣ .
- ١٤- خير الله طلفاق ، حضارة العرب في الاندلس ، طبعة دار الحرية ، بغداد ١٩٧٧ ص ١١٢ .
- ١٦- الخشني - قضاة قرطبة - طبعة الدار المصرية للتأليف والترجمة ١٩٦٦ ص ١٢-١٣ وقد ذكر النباهي في المرقبة العليا ان هذا القاضي هو يحيى بن زيد التجببيبي ص ٤٣ .
- ١٧- المالكي ، رياض النفوس ، تحقيق بشير البكوش ، ج ١ طبعة دار الغرب الاسلامي ، بيروت ١٩٨٣ ص ١٠٩ .
- ١٨- في العصور الوسطى كان المغرب الاقصى يمتد من وادي ملوية إلى أسفي على المحيط الاطلسي ، وسمي كذلك لانه ابعد ولايات الدولة الاموية عن العاصمة دمشق .
- ١٩- شكيب ارسلان ، الحلل السندسية ، ج ١ طبعة اولى ، فاس المكتبة التجارية الكبرى ، ١٩٦٣ ص ٢٥٢ .
- ٢٠- الخشني ، قضاة قرطبة ص ٦ .
- ٢١- شكيب ارسلان ، المرجع السابق ص ١٢ .
- ٢٢- القاضي عياض (اليحصبي) ترتيب وتقريب المسالك ، ج ١ تحقيق احمد بكير محمد . دار مكتبة الحياة بيروت ١٩٦٧ ص ١٠ .
- ٢٣- النباهي - المصدر السابق ص ٦ .
- ٢٤- النباهي - المصدر السابق ص ٣ .
- ٢٥- شارل جوليان ، تاريخ شمال افريقيا ، ترجمة محمد مزال والبشير بن سلامة ، المطبعة التونسية

- للنشر تونس، ١٩٧٨، ص ٦٩ سعد زغلول عبد الحميد - هامش على مصادر الاباضية في المغرب، دراسة لكتاب السير في مجلة اشغال المؤتمر الاول لتاريخ المغرب العربي وحضارته ج ١ المطبعة العصرية تونس ١٩٨٩ ص ٧٥.
- ٢٦- سعد زغلول عبد الحميد، المرجع السابق ص ٧٥.
- ٢٧- محمود عرنوس، المرجع السابق ص ٤٤-٤٥.
- ٢٨- هو يوسف الفهري، آخر حكام عصر الولاة في الاندلس.
- ٢٩- الخشني، المصدر السابق ص ٢٤، النباهي، المصدر السابق ص ٢١، محمود عرنوس المرجع السابق ص ٩٩.
- ٣٠- ابن القوطية (محمد بن عمر القرطبي)، تاريخ افتتاح الاندلس، تحقيق عبد الله انيس الطباع، طبعة بيروت ١٩٥٧ ص ٩٣-٩٤.
- ٣١- المراكشي (ابن عبد الله الملك)، الذيل والثكلمة، السفر الخامس القسم الاول، تحقيق احسان عباس، بيروت دار الثقافة ١٩٦٥ ص ١١٤.
- ٣٢- ابن بشكوال (خلف بن عبد الملك) كتاب الصلة ج ١ الدار المصرية للتأليف والترجمة ١٩٦٦ ص ٥٦.
- ٣٣- الذهبي (محمد بن احمد شمس الدين)، العبر في خبر من غير، ج ٥ تحقيق ابو هاجر محمد زغلول، طبعة اولى بيروت دار الكتب العلمية ١٩٨٥ ص ٢٦١.
- ٣٤- النباهي، المصدر السابق ص ٤٧-٤٨.
- ٣٥- ابن عبد الملك المراكشي، المصدر السابق ص ١٠٠.
- ٣٦- ابن بشكوال، المصدر السابق، ج ٢ ص ٤٧٦ و ٥٠٧ و ٥٤٧ و ٥٧١.
- ٣٧- المالكي، رياض النفوس، ج ١ ص ١٧٦-١٧٧.
- ٣٨- محمود عرنوس المرجع السابق ص ١٣٦.
- ٣٩- محمد علي دبوز، المغرب الكبير، ج ٢ طبعة القاهرة، دار احياء الكتب العربية ١٩٦٣ ص ٣٢١.
- ٤٠- يقع هذا الجبل إلى الجنوب من طرابلس عاصمة ليبية على بعد يتراوح بين ٨٠ إلى ١٨٠ كم ويسمى اليوم محافظة الجبل الغربي، وفيه بلدان غريان وزنتان ويفرق.
- ٤١- سعد زغلول عبد الحميد، المرجع السابق ص ٧٥.
- ٤٢- ابن الغرضي (عبد الله بن محمد)، تاريخ علماء الاندلس، ج ١ علماء الاندلس ج ١، الدار المصرية للتأليف والنشر والترجمة، القاهرة ١٩٦٦ ص ٣٨٩ الخشني المصدر السابق ص ٦٧.
- ٤٣- ابن الغرضي، المصدر السابق ص ٢٢٦-٢٢٧.
- ٤٤- النباهي، المصدر السابق ص ٥٣-٥٤.
- ٤٥- محمود عرنوس، المرجع السابق ص ٢٧.
- ٤٦- النباهي، المصدر السابق ص ٦٠.
- ٤٧- النباهي، المصدر السابق ص ١١٣.
- ٤٨- ابن الدباغ، معالم الايمان في معرفة اهل القيروان، ج ٢ تحقيق مصطفى عوض الحكيم، طبعة اولى الخرطوم ١٩٥٤ ص ٢٩١-٢٩٢.
- ٤٩- ابن عبد الملك المراكشي، المصدر السابق ص ٤٢-٤٣.
- ٥٠- النباهي، المصدر السابق ص ٧٨.
- ٥١- شكيب ارسلان، المصدر السابق ج ١ ص ١٤-١٥.
- ٥٢- سعد زغلول عبد الحميد، المرجع السابق ص ٧٥-٧٦.

- ٥٣- ابن بشكوال، المصدر السابق ص ٢٣٦- ٢٣٧.
- ٥٤- ابن الخطيب (محمد بن عبد الملك السلماني)، الاحاطة في اخبار غرناطة تحقيق محمد عبد الله عنان، طبعة ثانية القاهرة ١٩٧٣، ص ١٨٧.
- ٥٥- سعد زغلول عبد الحميد، المرجع السابق ص ٧٦.
- ٥٦- محمد علي دبور، المرجع السابق ص ٧٦.
- ٥٧- الضبي (أحمد بن يحيى)، بغية الملتمس، دار الكاتب العربي ١٩٦٧ ص ١٤٤.
- ٥٨- الخشني، المصدر السابق ص ٦٧ وما بعدها.
- ٥٩- سعد زغلول عبد الحميد، المرجع السابق ص ٧٧.
- ٦٠- النباهي، المصدر السابق ص ٤٨.
- ٦١- سعد زغلول عبد الحميد، المرجع السابق ص ٧٨.
- ٦٢- الغبريني (أحمد بن أحمد)، عنوان الداربية تحقيق عادل نويهض منشورات لجنة التأليف والترجمة والنشر، بيروت طبعة اولى ١٩٦٩، ص ٦٣ عبد الملك المراكشي، المصدر السابق ص ٤٢٨.
- ٦٣- ابن عبد الملك المراكشي، المصدر السابق ص ٤٢٨- ٤٢٩؛ ابن الفريسي، المصدر السابق ص ٦٠- ٦١.
- ٦٤- المالكي، رياض النفوس، ج ٢ ص ٣٩٧.
- ٦٥- ابن الدباغ، المصدر السابق ج ٢ ص ٣٥- ٣٦.
- ٦٦- ابن الدباغ، المصدر السابق ج ٢ ص ٣٣٧.
- ٦٧- النباهي، المصدر السابق ص ٢٨- ٢٩؛ ابن الدباغ المصدر السابق ص ٦٠- ٦١.
- ٦٨- ابن الدباغ، المصدر السابق ج ٢ ص ١٩٨ ١٩٩٢؛ القاضي عياض، المصدر السابق ج ٢ ص ٥٩٥ وما بعدها.
- ٦٩- النباهي، المصدر السابق ص ٥٠- ٥١.
- ٧٠- حسن حسني عبد الوهاب، المرجع السابق ج ٢ ص ١١٦.
- ٧١- ابن الدباغ، المصدر السابق ج ٢ ص ١٥٢.
- ٧٢- ابن الدباغ- المصدر السابق ج ٢ ص ٣٢٧.
- ٧٣- النباهي، المصدر السابق ج ٢ ص ٦٤- ٦٥.
- ٧٤- النباهي، المصدر السابق ص ٦١.
- ٧٥- القاضي عياض، المصدر السابق ج ٣٢ ص ٧٧٥- ٧٥٦؛ ابن بشكوال، المصدر السابق ص ٦٥٠.
- ٧٦- ابن بشكوال، المصدر السابق ج ٢ ص ٦٦٨- ٦٦٩.
- ٧٧- ابن بشكوال، المصدر السابق ج ١ ص ١٣٧- ١٣٨.
- ٧٨- ابن بشكوال، المصدر السابق ج ٢ ص ٥٠٥.
- ٧٩- النباهي، المصدر السابق ص ٨٩.
- ٨٠- الخزاعي (علي بن محمد)، تخريج الدلالات السمعية، تحقيق احسان عباس، طبعة بيروت دار الغرب الاسلامي بدون تا ص ٢٨٣.
- ٨١- المقرئ (أحمد بن محمد التلمساني)، نفح الطيب ج ١، تحقيق احسان عباس، طبعة بيروت ١٩٦٨ ص ٦٥ و ٤٨٢.
- ٨٢- الخشني، المصدر السابق ص ١٤١.
- ٨٣- ابن الدباغ، المصدر السابق ج ٢ ص ٢٤٢.
- ٨٤- ابو العرب، طبقات علماء افريقية، تحقيق علي الشاوي ونعيم الباقي، طبعة الدار التونسية للنشر

- ١٩٦٨ ص ١٨٠: ابن عذاري - البيان المغرب ج ١ ص ١٩٥.
- ٨٥- ابن عبد الملك المراكشي، المصدر السابق ص ٢٤٩.
- ٨٦- ابن بشكوال، المصدر السابق ص ٥٠٤.
- ٨٧- حكم الاندلس خلال عصر الخلافة من سنة ٣٦٧ إلى سنة ٣٩٢.
- ٨٨- المقرئ، نفح الطيب ج ١ ص ٤٠٩ - ٤١٠.
- ٨٩- القاضي عياض، المصدر السابق ج ٣-٤ ص ٧٨٤ - ٧٨٥، احمد بدر، تاريخ الاندلس، طبعة دمشق ١٩٨٢ ص ٥١.
- ٩٠- انظر مثلاً عن ذلك، الدرجيني - طبقات المشايخ بالمغرب، ج ٢ تحقيق ابراهيم طلاي، طبعة قسطينة الجزائر ص ٣٣١-٣٣٧ المالكي، رياض النفوس، ج ٢ ص ٣٩٧ و ٤٧٦.
- ٩١- ابن بشكوال، المصدر السابق ج ٢ ص ٣٣٦-٣٣٧، محمد عرنوس، المرجع السابق ص ١٨٨.
- ٩٢- ابو العرب - المصدر السابق ص ٨٤ المالكي رياض النفوس ص ١٨٥.
- ٩٣- الحميري (محمد بن عبد المنعم)، الروض المعطار في خبر الاقطار، تحقيق احسان عباس طبعة بيروت ١٩٧٥، ص ٨٥، مؤسسة الرسالة ١٩٧٦ ص ٧٠.
- ٩٩- ابن الاحمر الغرناطي، المصدر السابق ص ٢٢٦-٢٢٧.
- ١٠٠- ابن الاحمر الغرناطي، المصدر السابق ص ١١٩ و ٢٢٤.
- ١٠١- ابن الخطيب، الاحاطة في اخبار غرناطة، ج ٢ ص ٣٨٧.
- ١٠٢- ابن الدباغ، معالم الايمان، ج ٢ ص ٣٣٢-٣٣٣.
- ١٠٣- شجرة النور الزكية ص ٢٤٤.
- ١٠٤- ابن دحية (عمر بن الحسن)، المطرب من اشعار أهل المغرب، تحقيق مصطفى عوض الكريم، طبعة اولى الخرطوم ١٩٥٤ ص (و).
- ١٠٥- ابن الاحمر الغرناطي المصدر السابق ص ١٥٦، -ذ-
- ١٠٦- سورة الشورى، الآية ٤٢.
- ١٠٧- النباهي، المصدر السابق، ص ١٠٧.
- ١٠٨- شكيب ارسلان، المرجع السابق، ج ٢ ص ١٤٥.
- ١٠٩- الناصري، الاستقصاء لخبار دول المغرب الاقصى، ج ٤، تحقيق جعفر ومحمد الناصري، طبعة الدار البيضاء، دار الكتاب ١٩٥٤ ص ٥٩.
- ١١٠- النباهي، المصدر السابق، ص ١٠٤.
- ١١١- المقرئ، نفح الطيب ج ٢ ص ٦١٦-٦١٧.
- ١١٢- سورة البقرة، الآية ٢٨٢.
- ١١٣- النباهي، المصدر السابق، ص ١٣٩-١٤٠.
- ١١٤- الناصري، المصدر السابق، ص ١٩٩ - ٢٠٠.
- ١١٥- ابن الدباغ، المصدر السابق ج ١ ص ٣٠٧-٣٠٨.
- ١١٦- القنوجي (صديق بن حسن)، التاج المكلل من جواهر مآثر الطراز الآخر والاول، تصحيح عبد الحكيم شرف الدين، الطبعة الهندية العربية. بومباي، ١٩٦٣ ص ٤٤٠ - ٤٤١.
- ١١٧- المقرئ، نفح الطيب ج ٥ ص ٣٨٦.
- ١١٨- ابن الغرزي، المعجم في اصحاب القاضي ابن علي الصديقي، دار الكتاب العربي للطباعة والنشر، القاهرة ١٩٦٧، ص ٢٥٧.

- ١١٩- حسن حسني عبد الوهاب، المرجع السابق ص ٤١٥.
- ١٢٠- ابن خلدون (عبد الرحمن)، التعريف بابن خلدون ورحلته غرباً وشرقاً، منشورات دار الكتاب اللبناني، ١٩٨٣ ص ٤٦٨.
- ١٢١- ابن خلدون، العبر، ج ١٣ ص ٤٦٨.
- ١٢٢- ابن عبد الملك المراكشي، المصدر السابق ص ٥٩٣.
- ١٢٣- ابن القاضي (أحمد بن محمد الكناسي)، ذيل وفيات الاعيان المسمى درة الحجال في اسماء الرجال، ج ٣، تحقيق محمد الاحمدي ابو النور، طبعة القاهرة وتونس ١٩٧١، ص ١٤٢.
- ١٢٤- انظر امثلة عن هؤلاء القضاة، النباهي، المصدر السابق ص ٣٢.
- ١٢٥- ابن الاحمر الغرناطي، اعلام المغرب والاندرلس ص ١٦٧.
- ١٢٦- المقرئ، نفح الطيب، ج ٤ ص ٢٩٤-٢٩٥.
- ١٢٧- ابن منظور، لسان العرب مادة (ذمم).
- ١٢٨- سورة التوبة، الآية ١٠.
- ١٢٩- الكاساني (علاء الدين ابو بكر بن مسعود)، بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع، ج ٥، الطبعة الثانية بيروت دار الكتب العلمية ١٩٨٦ ص ٢٨١.
- ١٣٠- ابن قيم الجوزية، احكام اهل الذمة، ج ١، تحقيق صبحي الصالح، دار العلم للملايين، طبعة ثانية بيروت ١٩٨١ ص ٢٦.
- ١٣١- عمر فروخ، العرب والاسلام في الحوض الغربي للبحر المتوسط، طبعة ثانية، بيروت دار الكتاب العربي ١٩٨١ ص ١٨٤.
- ١٣٢- خالد الصوفي - تاريخ العرب في اسبانية طبعة مكتبة دار الشرق بدون تا ص ٩١.
- ١٣٣- ادم متز، الحضارة الاسلامية في القرن الرابع الهجري، ج ١، ترجمة محمد عبد الهادي ابو ريده، طبعة رابعة بيروت، دار الكتاب العربي ١٩٦٧ ص ٩٥.
- ١٣٤- المستعربون مجموعة من السكان الاسبان بقوا على دينهم، واصطبغوا بالتدريج بصبغة الحضارة العربية.
- ١٣٥- خير الله طلفاق، المرجع السابق ص ١٦٩.
- ١٣٦- النباهي، المصدر السابق ص ٥٦-٥٧.
- ١٣٧- ابن خلدون، العبر، ج ٢ ص ٣٩٠.
- ١٣٨- المقرئ، نفح الطيب ج ١ ص ٣٩٠-٣٩١.
- ١٣٩- ابن حيان (أبو مروان)، المقتبس في اخبار اهل الاندلس، تحقيق عبد الرحمن الحجي، طبعة بيروت، دار الثقافة ١٩٦٥ ص ١٤٦ و ١٤٩.
- ١٤٠- انظر مثلاً عن رجل يهودي حدث له مثل ذلك، المالكي، رياض النفوس، ج ٢ ص ٣٥٩.
- ١٤١- شجرة النور الزكية ص ١٧٧.
- ١٤٢- مؤلف مجهول، الحلل الموشية في الأخبار الاندلسية، تحقيق سهيل زكار وعبد القادر زمامة، طبعة الدار البيضاء، دار الرشاد الحديثة ١٩٧٩ ص ٩٠.
- ١٤٣- مؤلف مجهول، المصدر السابق ص ٨٠-٨١.
- ١٤٤- هي جزر ميورقة ومنورقة ويابسة في شرق الاندلس.
- ١٤٥- ابن الابار (محمد بن عبد الله)، التكملة لكتاب الصلة، ج ١، عني بنشره عزة العطار الحسيني، طبعة القاهرة ١٩٥٦ ص ٢٩٣.

ثبت المصادر والمراجع

- ١ - ابن الأبار (محمد بن عبد الله)، التكملة لكتاب الصلة، طبعة القاهرة ١٩٥٦ عني بنشره عزت العطار الحسيني.
- ٢ - ابن الأحمر الغرناطي (اسماعيل)، اعلام المغرب والاندلس في القرن الثامن، وهو كتاب نثر الجمان في شعر من نظمنا واياء الزمان، تحقيق محمد رضوان الدايه، الطبعة الاولى بيروت مؤسسة الرسالة ١٩٧٦.
- ٣ - ابن بشكوال (خلف بن عبد الملك) كتاب الصلة الدار المصرية للتأليف والترجمة ١٩٦٦.
- ٤ - ابن حيان (أبو مروان)، المقتبس في أخبار أهل الاندلس، تحقيق عبد الرحمن الحجي، طبعة بيروت دار الثقافة ١٩٦٥.
- ٥ - ابن الخطيب (محمد بن عبد الله)، الاحاطة في أخبار غرناطة، تحقيق محمد عبد الله عنان، طبعة ثانية القاهرة ١٩٥٤.
- ٦ - ابن خلدون (عبد الرحمن)، التعريف بابن خلدون ورحلته شرقا وغربا منشورات، دار الكتاب اللبناني ١٩٥٤.
- ٧ - ابن الدباغ، معالم الايمان في معرفة أهل القيروان، تحقيق مصطفى عوض الحكيم، طبعة اولى الخرطوم ١٩٥٤.
- ٨ - ابن دحية (عمر بن الحسن)، المطرب من اشعار اهل المغرب، تحقيق مصطفى عوض الكريم، طبعة اولى الخرطوم ١٩٥٤.
- ٩ - ابن صاحب الصلاة، المن بالاقامة، تحقيق عبد الهادي التازي، دار الاندلس للطباعة والنشر، بيروت طبعة اولى ١٩٦٤.
- ١٠ - ابو العرب، طبقات علماء افريقية تحقيق، على الشاوي ونعيم الباقي، طبعة الدار التونسية للنشر ١٩٨٠.
- ١١ - ابن الغرضي (عبد الله بن محمد)، تاريخ علماء الاندلس، طبعة الدار المصرية للتأليف والترجمة القاهرة ١٩٦٦؛ المعجم في اصحاب القاضي ابي علي الصدقي، دار الكاتب العربي للطباعة والنشر القاهرة ١٩٦٧.
- ١٢ - ابن القاضي (احمد بن محمد المكناسي)، ذيل وفيات الاعيان المسمى درة الحجال في اسماء الرجال، تحقيق محمد الاحمدي ابو النور، طبعة القاهرة وتونس ١٩٧١.
- ١٣ - ابن القوطية (محمد بن عمر القرطبي)، تاريخ افتتاح الاندلس، تحقيق عبد الله انيس الطباع، طبعة بيروت ١٩٥٧.
- ١٤ - ابن قيم الجوزية (محمد بن ابي بكر)، اعلام الموقعين عن رب العالمين، تحقيق محي الدين عبد الحميد، بدون تا. احكام اهل الذمة تحقيق صبحي الصالح، دار العلم للملايين، طبعة ثانية بيروت ١٩٨١.
- ١٥ - ابن كثير (اسماعيل بن عمر)، تفسير القرآن، طبعة ثانية بيروت، دار المعرفة ١٩٨٨.
- ١٦ - آدم متز، الحضارة الاسلامية في القرن الرابع الهجري، ترجمة محمد عبد الهادي ابو ريده، طبعة رابعة بيروت، دار الكتاب العربي ١٩٦٧.
- ١٧ - حسن حسني عبد الوهاب، كتاب العمر، مراجعة واكمال محمد العروسي المطوي وبشير البكوشي، طبعة اولى بيروت، دار الغرب الاسلامي - بدون تا.
- ١٨ - الحميري (محمد بن عبد المنعم)، الروض المعطار في خبر الاقطار، تحقيق احسان عباس، طبعة بيروت ١٩٧٥.

- ١٩ - خالد الصوفي، تاريخ العرب في اسبانية طبعة مكتبة دار الشرق، حلب بدون تا؛ الخزاعي (علي بن محمد)، تخريج الدلالات السمعية، تحقيق احسان عباس، طبعة بيروت، دار الغرب الاسلامي بدون تا.
- ٢٠ - الخشنى، قضاة قرطبة، طبعة الدار المصرية للتأليف والترجمة ١٩٦٦.
- ٢١ - الدرجيني، طبقات المشايخ بالمغرب، تحقيق ابراهيم طلاي، قسنطينة الجزائر بدون تا.
- ٢٢ - دوزي، ملوك الطوائف، ترجمة كامل كيلاني، طبعة اولى القاهرة ١٩٣٢.
- ٢٣ - الذهبي (محمد بن احمد)، العبر في خبر من غبر ج ٥ تحقيق ابو هاجر محمد زغلول، طبعة اولى بيروت، دار الكتب العلمية ١٩٨٥.
- ٢٤ - سعد زغلول عبد الحميد، هامش على مصادر الاباضية في المغرب، دراسة لكتاب السير في مجلة اشغال المؤتمر الاول لتاريخ المغرب العربي وحضارته، المطبعة المصرية بتونس ١٩٧٩.
- ٢٥ - شارل جوليان، تاريخ شمال افريقية، ترجمة محمد مزال والبشيرين، المطبعة التونسية للنشر، تونس ١٩٧٨.
- ٢٦ - شكيب ارسلان، الحلل السندسية طبعة اولى، فاس المكتبة التجارية الكبرى ١٩٣٦.
- ٢٧ - الضبي (احمد بن يحيى)، بغية الملتبس، دار الكاتب العربي ١٩٦٧.
- ٢٨ - عمر فروخ، العرب والاسلام في الحوض الغربي للبحر الابيض المتوسط، طبعة ثانية بيروت، دار الكتاب العربي ١٩٨١.
- ٢٩ - الغبريني (احمد بن احمد)، عنوان الدراية، تحقيق عادل نويهض، منشورات لجنة التأليف والترجمة والنشر بيروت، طبعة اولى ١٩٦٩.
- ٣٠ - القاضي عياض (اليحصبي)، ترتيب المدارك وتقريب المسالك، تحقيق احمد بكير محمد، دارمكتبة الحياة بيروت ١٩٦٧.
- ٣١ - القنوجي (صديق بن حسن) التاج المكلل من جواهر مآثر الطراز الاخر والاول، تصحيح عبد الحكم شرف الدين، المطبعة الهندية العربية بومباي ١٩٦٣.
- ٣٢ - الكاساتي (علاء الدين ابو بكر بن مسعود)، بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع، الطبعة الثانية، بيروت دار الكتب العلمية ١٩٨٧.
- ٣٣ - المالكي، رياض النفوس، تحقيق بشير البكوشي، طبعة دار الغرب الاسلامي بيروت ١٩٨٣.
- ٣٤ - الماوردي (علي بن محمد)، الاحكام السلطانية، طبعة بيروت دار الكتب العلمية بدون تا.
- ٣٥ - محمد علي ديوز، المغرب الكبير. القاهرة دار احياء الكتب العربية ١٩٦٣.
- ٣٦ - محمود عرنوس، تاريخ القضاء في الاسلام، نشر مكتبة الكليات الازهرية بمصر دون تا.
- ٣٧ - المراكشي (ابن عبد الملك)، الذيل والتكملة، السفر الخامس، تحقيق احسان عباس بيروت دار الثقافة ١٩٦٥.
- ٣٨ - المقرئ (احمد بن محمد التلمساني)، نفح الطيب من غصن الاندلس الرطيب، تحقيق احسان عباس، طبعة بيروت ١٩٦٨.
- ٣٩ - مؤلف مجهول، الحلل الموشية في الاخبار الاندلسية، تحقيق سهيل زكار وعبد القادر زمامة، طبعة الدار البيضاء دار الرشاد الحديثة ١٩٧٩.
- ٤٠ - الناصري - الاستقصاء لخبار دول الغرب الاقصى تحقيق، جعفر ومحمد الناصري، طبعة الدار البيضاء، دار الكتاب ١٩٥٤.
- ٤١ - الونشريسي، كتاب الولايات، تحقيق محمد الامين بلغيث، بدون تا.